توظيف النصوص في المعجم العربي وأثره

إعداد:

سعود بن عبد الله آل حسين

الأستاذ في قسم النحو والصرف وفقه اللغة

كلية اللغة العربية بالرياض

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

- **ملخص البحث:**

لقد استُهدفت نصوص العربية بالخدمة في المعجم العربي، فصار المعجم بين غايتين ليس بينهما تناقض، لكنهما تستوجبان ما قد يتعارض أو لا يتلاءم، تلكما الغايتان هما خدمة النص من جانب بشرح غريبه وتوضيح مراده، والوفاء باشتراطات الصنعة المعجمية من جانب آخر، فهل المعجم خادم للنص؟ أو أنه مستخدم للنص مستعمل له؟ إن خدمة النص تقتضي الدخول في مسارات دلالية وظروف اجتماعية وثقافية وعلمية وأسلوبية فردية ربما لا تسمح بإدخالها اشتراطات الصنعة المعجمية، والصنعة المعجمية تستدعي حضور النصوص للوفاء ببعض الجوانب التي لا تنكشف ولا تتضح إلا بالنصوص.

إن مشكلة البحث التي أريد أن أصل إلى توضيحها نابعة من هذا الأمر، فنحن في المعجم العربي بين استهداف لخدمة النصوص، ووقوع تحت اشتراطات الصنعة المعجمية، وبين أثر تابع لوجود النصوص، فهل حضور النصوص في المعجم العربي مع هذه الكثافة المعروفة لكل من اطلع على جهود بعض المؤلفين في المعجم ومع غيابها عند مؤلفين آخرين له آثار إيجابية أم له آثار سلبية؟

إن التساؤل عن أثر النصوص في المعجم العربي وتحديد آثاره بين الإيجابي المفيد والسلبي المضر هو مشكلة البحث التي انطلق منها، في إطار منهجي وصفي تحليلي غير استقرائي.

*****

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، أما بعد: فإن المطلع على الجهود التي بذلها الأسلاف في المعجم العربي خاصة والدراسات اللغوية والنحوية عامة يؤخذ بالدهشة، ويغلبه الإكبار والإعجاب لتلك الجهود الكبيرة التي بذلت على يد أفراد كانت حياتهم العلمية والتعليمية تخلو مما ييسر سبيل جمع المادة، وتصنيفها، وتحليلها، ومع هذا وصلوا بفضل الله ثم بدافع حب العربية والغيرة على الإسلام إلى تلك الجهود التي لم تصل إليها أمة من الأمم في تلك الحقبة المتقدمة، فقد جمعوا النصوص، واستظهروا الألفاظ، ودونوها، وشرحوها، وخلفوا لنا هذه المعجمات الضخمة التي يدل اختلاف مناهجها، وكثافة مادتها على علو كعب في الصناعة المعجمية، ومع الإكبار والإعجاب لتلك الجهود إلا أن المطلع عليها ستواجهه تساؤلات يستشعر أنها تستوجب المراجعة والتفكير وإعادة النظر، ولقد لفتت نظري مسألة توظيف النصوص في المعجم العربي، فقد وجدت البحث الدلالي والتفسيري عند العرب هو أول خطوات الدرس اللغوي، إذ ظهر تفسير النصوص في فترة مبكرة، يقول ابن الأثير مجد الدين ذاكرًا حال المصطفى صلى الله عليه وسلم: «وكان أصحابه -رضي الله عنهم- ومن يفد عليه من العرب يعرفون أكثر ما يقوله، وما جهلوه سألوه عنه فيوضحه لهم»[(١)].

إن هذا التوضيح من المصطفى -صلى الله عليه وسلم- لبعض ما يتصل بالنصوص هو أقدم تفسير دلالي[(٢)] في العربية، ثم تلاه تفسير الصحابة[(٣)]، وتتابعت الجهود بعد ذلك في خدمة نصوص القرآن الكريم والحديث الشريف بتفسيرها وكشف أوجه خفائها، فكانت هذه هي الغاية الأولى التي استهدفها اللغويون المتقدمون في جهودهم اللغوية عامة والمعجمية خاصة.

(١) النهاية ١/ ٤، وانظر: تهذيب اللغة ١/ ٥.
(٢) انظر: كتاب التفسير في صحيح مسلم ٤/ ٢٣١٢ وما بعدها.
(٣) انظر: سؤالات نافع بن الأزرق.

وقد أشاروا إلى هذا في مقدمات معجماتهم يقول الأزهري: «فعلينا أن نجتهد في تعلم ما يتوصل بتعلمه إلى معرفة ضروب خطاب الكتاب ثم السُّنن المبيِّنة لجمل التنزيل الموضحة للتأويل»[1].

لقد استُهدفت نصوص العربية بالخدمة في المعجم العربي، فصار المعجم بين غايتين ليس بينهما تناقض، لكنهما تستوجبان ما قد يتعارض أو لا يتلاءم، تلكما الغايتان هما خدمة النص من جانب بشرح غريبه وتوضيح مراده، والوفاء باشتراطات الصنعة المعجمية من جانب آخر، فهل المعجم خادم للنص؟ أو أنه مستخدم للنص مستعمل له؟ إن خدمة النص تقتضي الدخول في مسارات دلالية وظروف اجتماعية وثقافية وعلمية وأسلوبية فردية ربما لا تسمح بإدخالها اشتراطات الصنعة المعجمية، والصنعة المعجمية تستدعي حضور النصوص للوفاء ببعض الجوانب التي لا تنكشف ولا تتضح إلا بالنصوص.

إن مشكلة البحث التي أريد أن أصل إلى توضيحها نابعة من هذين الأمرين، فنحن في المعجم العربي بين استهداف لخدمة النصوص، ووقوع تحت اشتراطات الصنعة المعجمية، وبين أثر تابع لوجود النصوص، فهل حضور النصوص في المعجم العربي مع هذه الكثافة المعروفة لكل من اطلع على جهود بعض المؤلفين في المعجم ومع غيابها عند مؤلفين آخرين له آثار إيجابية أم له آثار سلبية؟

إن التساؤل عن أثر النصوص في المعجم العربي وتحديد آثاره بين الإيجابي المفيد والسلبي المضر هو مشكلة البحث التي انطلق منها، في إطار منهجي وصفي تحليلي غير استقرائي؛ لأن ضخامة الجهود المعجمية وتكاثف النصوص واختلاف مناهج اللغويين في استدعاء النصوص، وطريقة عرضها، وسبل خدمتها، والاستنتاج منها متشعبة، ولا يمكن أن يستقرئها فرد ولا تحتويها دراسة، ولذلك توجهت بالبحث إلى مسألة توظيف النص وآثاره الإيجابية والسلبية. راجيًا من الله العلي القدير أن أوفق فيما أصبو إليه.

(١) تهذيب اللغة ١/ ٥.

المبحث الأول

النص ووظائفه

تعرض اللغويون لكلمة «النص» في مادة «نص» في معجماتهم مستهدفين تحديد الدلالة العرفية لهذه الكلمة، فكانوا على وجهة واحدة فيما اشتق منها وهو أنها دالة على «الارتفاع والانتهاء». وقد ذكر هذا المفهوم الخليل ومن بعده[1]، ووضحه ابن فارس في المقاييس حين قال: «النون والصاد: أصل صحيح يدل على رفع وارتفاع وانتهاء في الشيء، منه قولهم نصّ الحديث إلى فلان: رفعه إليه، والنَّص في السير أرفعه.. ونَصُّ كل شيء منتهاه»[2].

ويعيد ابن الأنباري النَّص في الكلام إلى ما عادت إليه مشتقات الكلمة عند ابن فارس فيقول:

«والنَّصُّ: أقصى السير وهو أرفعه، وكذلك نصّ البيان: أبينه وأرفعه، وأصله من نَصَّ السَّير وهو أرفعه، وانتص الرجل إذا انتصب مرتفعًا على الناس ومنه مِنَصَّة العروس»[3].

وأما الزَّبيدي -رحمه الله- فقد رد المادة إلى «الإظهار» فقال : «نص الشيء: أظهره»[4]. ثم قال: وكل ذلك مجاز من النصِّ بمعنى الرفع والظهور.. ومنه أخذ نَصُّ القرآن والحديث، وهو اللفظ الدال على معنى لا يحتمل غيره»[5]. وقد ذكر في المعجم الوسيط أن كلمة النص بمعنى صيغة الكلام الأصلية مولده[6]، وهذه الدلالة المولدة هي المقصودة عند اللغويين عند استعمال كلمة «النص». وأما في

(١) انظر: العين، نص ٧/ ٨٦.
(٢) المقاييس، نص ٥/ ٣٥٦.
(٣) الزاهر ١/ ١٢٣.
(٤) تاج العروس، نصص.
(٥) السابق.
(٦) مادة نصص.

اصطلاح أصول الفقه فهي «ما ازداد وضوحًا على الظاهر بمعنى في المتكلم أي بسبب معنى فيه»[١]. ولذا فإن ضده لديهم «المشكل»[٢].

إن الدلالة التي تنطبق على المستهدف بالبحث ليست هي ما اصطلح عليه أهل الأصول، لكنها ما استقر عند المولدين بمعنى صيغة الكلام التي وردت في المعجم من القرآن أو الحديث أو كلام العرب.

والنصوص هي الصورة المحسوسة للغة التي هي نظام مستوعَب في الذهن يتكلم المتكلمون منطلقين منه وصادرين عنه، وقد استوعب ابن جني -رحمه الله- هذا، حين أومأ إليه عندما تحدث عن استعمال لغتين على لسان أحد العرب فقال: «فأَخْلَق الأمر به أن تكون القليلة الاستعمال هي الطارئة عليه، والكثيرة هي الأولى الأصلية، ويجوز أن تكونا مخالفتين له ولقبيلته، وإنما قلَّت إحداهما في استعماله لضعفها في نفسه وشذوذها عن قياسه»[٣]. إن هذه الإشارة عن القياس إلى ما استقر في الذهن من نظام، هي نواة ما قرره المحدثون عندما تكلموا عن الفرق بين اللغة والكلام فقالوا: «إن اللغة ذهنية، والكلام هو الفعل. يقول د. نايف خرما: إن الكلام عمل، واللغة حدود هذا العمل، والكلام سلوك، واللغة معايير هذا السلوك، والكلام نشاط، واللغة قواعد هذا النشاط، والكلام حركة، واللغة نظام هذه الحركة، والكلام يُحَّس بالسمع نطقًا وبالبصر كتابة، واللغة تفهم بالتأمل في الكلام»[٤].

إذن فالكلام هو الصورة المحسوسة للغة الدالة عن ذلك النظام المستبطِن، والكلام والنص هو الذي به يعرف ذلك النظام اللغوي في مستوياته الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، ومن هنا تظهر وظيفة النصوص التي هي الكلام متفرعة إلى شقين:

(١) دستور العلماء ٣/ ٢٧٩.
(٢) أصول الشاشي ١/ ٧٧.
(٣) الخصائص ١/ ٣٧٣.
(٤) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص ١١٦، وانظر: مناهج البحث في اللغة، ص ٣٧.

أ- وظائف وأغراض للمتكلمين، تبدأ بغرض فردي عند المتكلم، وهو التواصل مع المجتمع والتعبير عن المشاعر، ووسيلة للتطور الفكري، وأهداف للمتكلمين فهي وسيلة للترابط القومي والاجتماعي وإحدى مقومات الوطن والوطنية[1].

ب- وظائف للدارسين، وهذه الوظائف تنبثق من أن الكلام والنصوص هما الاستعمال الحي المحسوس للغة، يقول د. تمام حسان: «المعروف أن اللغة باعتبارها نظامًا أكبر لابد أن تكون صامتة.. لأن النظام لا ينطق، ولكن الذي ينطق هو الكلام في إطار هذا النظام، والمعجم جزء من اللغة لا من الكلام، ومحتوياته الكلمات التي هي مختزنة في ذهن المجتمع أو مقيدة بين جلدتي المعجم، وهي صامتة في كلتا الحالتين، ومن ثم يكون المعجم صامتًا كصمت اللغة، ويكون ذلك مع كونه جزءًا من اللغة»[2].

إن اللغوي الذي يريد وصف اللغة وتحديد أنظمتها وجمع رموزها الدالة ليس له من ميدان سوى ميدان الكلام والنصوص، فهو يستهدفها بالدراسة ليصل إلى اكتشاف النظام الذي هي علامة له ودالة عليه، فوظيفة النصوص عند الدارس هي الدلالة على النظام اللغوي، ولكن النص لا يقف عند حد الدلالة على النظام، بل يتعدى ذلك، ولذلك اختلف الدارسون في تعريف النص من منطلق اختلافهم في الوظائف التي استثمروا النصوص للوصول إليها، لكن أقرب تعريف للنص عند المحدثين بوجه عام يخدم موضوع الدراسة هو: «أي فقرة مكتوبة أو منطوقة مهما كان طولها شريطة أن تكون وحدة متكاملة»[3].

(١) انظر: هذه الأغراض في اللسان والإنسان، ص ٦٧، وفقه اللغة العربية، د.إميل يعقوب، ص ٢٢، واللغة والمجتمع د. السعران، ص ٤٢، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث د. رمضان، ص ١٣٧.
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣١٦.
(٣) نحو النص، ص ٢٢.

وحين ننتقل إلى تعريف من ينظر إلى النص قاصرًا وظيفته على أنه شاهد نجد التعريف الآتي: «جملة من كلام العرب، أو ما جرى مجراه، كالقرآن الكريم، تتسم بمواصفات معينة وتقوم دليلاً على استخدام العرب لفظًا أو معنى أو نسقًا في نظم أو كلام»[1].

ولا يبتعد تعريف د. محمد حسن جبل -رحمه الله- من هذا فقد قال:

«هو ما يؤتى به من الكلام العربي الفصيح، ليشهد بصحة نسبة لفظ أو صيغة أو عبارة أو دلالة إلى العربية، وللشواهد في العربية أهمية بالغة وملحة حتى لا ينسب إلى اللغة ما ليس منها؛ لأن ذلك سيترتب عليه فساد في الأحكام الدينية واللغوية»[2].

إن الوظيفة اللغوية التي قصر النص عليها عند هذين الباحثين هي مسألة استظهار القضايا واستثبات الظواهر في اللغة. إن النص عند اللسانيين المحدثين لم يعد دوره مقصورًا على هذه الأمور وما أشبهها، بل تعداها إلى القيام بوظائف أخرى؛ لأن النص تجاوز عند المحدثين حد الوقوف عند الجملة، يقول د. محمد الأخضر الصبيحي: «يرى علماء اللغة العربية المحدثون أن النص يمثل الوحدة الطبيعية للتفاعل اللغوي بين المتكلمين، فالتواصل أو التفاعل بين المتكلمين لا يتم بجمل وعبارات معزولة، وإنما يحصل عن طريق إنجازات كلامية أوسع ممثلة في الخطاب أو النص اللذين يمثلان الوحدة الأساسية للتبليغ والتبادل. وعليه إذا أردنا دراسة السلوك اللغوي لدى الإنسان للكشف عن سننه وقوانينه فإنه يتعين علينا أن نتجاوز إطار الجملة ونهتم بالوحدة الطبيعية لممارسة اللغة ألا وهي النص»[3].

(١) الشواهد اللغوية د. يحيى جبر، ص ٢٥٦.
(٢) الاحتجاج بالشعر في اللغة، ص ٥١.
(٣) مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، ص ١٠.

إن هـذه النظـرة التـي تعمـم القـول وتطلقـه قديـماً وحديثًـا، وتجعـل النـص هـو النظـام دون اسـتثناءات هـي في وجهـة نظـري خاطئـة، فالنـص ذو وجهـين إذ هـو كلام، والـكلام فـردي، واللغـة نظـام اجتماعـي قـد يبـدع فيـه الفـرد فيـأتي بجديـد يقبلـه النظـام، وقـد يبتـدع مـا لا يقبلـه النظـام، وفي هـذه الحالـة نحـن أمـام أسـلوب فـردي، فالنـص لـه جانبـان جانـب يتوافـق فيـه تـصرف الفـرد مـع التـصرف المعهـود والمألـوف والمرتـضى مـن قبـل الجماعـة فيصبـح تصرفـه صـورة للنظـام وانعكاسًـا لـه، وحينًـا يتـصرف فيـأتي بجديـد غـير مألـوف والنظـام لا يـرده ولكـن الجماعـة لا تقـر الفـرد عليـه فنبقـى أمـام إجـراء فـردي لا يمكـن أن تذلـل قواعـد اللغـة ومعجمهـا لـه حتـى يتحـول إلى اسـتعمال عـام، وعـلى هـذا فليـس كل مـا يمكـن أن يحملـه الشـاهد أو النـص مـن صيـغ ودلالات مقبـولًا في المعجـم، وسـنرى لاحقًـا الآثـار السـلبية والإيجابيـة للنصـوص في المعجـم العـربي؛ لأن النـص في الحقيقـة فيـه مـا يمثـل النظـام مـن العنـاصر ويعـد صـورة لـه، وفيـه مـا يمثـل قـدرة الفـرد عـلى تطويـع اللغـة وتذليلهـا للتعبـير في إطـار أسـلوب فـردي عـن أغراضـه ورغباتـه، فالنـص فيـه صورتـان صـورة للنظـام الـذي هـو اللغـة التـي تعارفـت عليهـا الجماعـة، وهـو صـورة للأسـلوب الفـردي المنبثـق عـن ظـروف المتكلـم وقدراتـه ومراميـه.

وبهـذا سـيكون النـص مشـتملًا عـلى مادتـين: مـادة هـي صـورة النظـام وهـذا ميـدان عمـل المعجمـي، ومـادة تتعلـق بالمتكلـم، والتعبـير عـن أغراضـه، والدلالـة عـلى قدراتـه الفرديـة ومـدى ابداعاتـه، وهـذا ميـدان دارس الدلالـة وقـارئ النـص بوجـه عـام، ولا تعلـق لـه بالمعجـم.

المبحث الثاني

المعجم وظائفه واشتراطاته

تعود مادة «عجم» في لسان العرب إلى أصول ثلاثة، كما يقول ابن فارس رحمه الله، منها الغموض والإبهام وعدم الإبانة.

يقول: «العين والجيم والميم ثلاثة أصول: أحدها يدل على سُكُوت وصَمْت، والآخر على صلابة وشدة، والآخر على عضٍّ ومَذَاقة، فالأول: الرجل الذي لا يفصح، هو أعجم والمرأة عجماء بيِّنة العُجمة»(١).

وابن فارس -رحمه الله- لم يجعل الهمزة للسلب والإزالة، وإنما ذهب مذهب الخليل فرأى أن الحروف سميت حروف المعجم؛ لأنها مادامت مقطعة فلا دلالة لها. يقول: «وأما قولهم حروف المعجم فقد روي عن الخليل: أنها هي الحروف المقطعة؛ لأنها أعجمية، فإن كان ذلك عنه صحيحًا فلأن الحرف الواحد لا يدل على ما تدل عليه الحروف الموصلة، وكان أمرها مستعجمًا فإذا وُصلت أَعْربت وبيَّنت»(٢).

وأما المعجم في الاصطلاح فليس من حدّ جامع مانع له- على حد علمي- ولكنه عرِّف من خلال وظيفته الأساسية بتعريفات متعددة منها:

«كتاب يضم مفردات اللغة مع شرح معانيها، على أن تكون هذه المفردات مرتبة ترتيبًا خاصًّا»(٣).

ويقول د. محمود حجازي معرفًا المعجم: «الكتاب المرجعي الذي يضم كلمات اللغة مرتبة ترتيبًا هجائيًّا أو معنويًّا، ويعطي مع كل كلمة هجاءها ودلالتها، وقد يضيف إلى ذلك نطقها، ويعطي الصور الإيضاحية لها، أو أحد هذه الجوانب»(٤).

(١) مقاييس اللغة ٤/ ٢٤٠.
(٢) المجمل ١/ ٦٥٠.
(٣) قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، ص ٣٦٤.
(٤) الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجم، ص ٨٨.

إن هـذا التعريـف يتضمـن الوظائـف والمهـمات التـي يجـب أن يقـوم بهـا المعجـم، وإن اختلفـت عبـارات الباحثـين، فـإذا كان وصـف د. حجـازي معـبرًا عـن الوظائـف الآتيـة:

اسـتيعاب ألفـاظ اللغـة مـع الترتيـب والهجـاء والـشرح وكيفيـة الاسـتعمال، فـإن مـا ذكـره د. حسـن ظاظـا -رحمـه الله- لا يخـرج عـن هـذا السـياق إلا بزيـادة يسـيرة حـين قـال: «فالمعجـم إذن بالنسـبة للاسـتعمال وعـاء تحفـظ فيـه اللغـة، وهـو بهـذه المثابـة مفـروض فيـه أن ينبـه الباحـث إلى الثمـين والغـثِّ مـن محتوياتـه إلى المفيـد والأقـل فائـدة.. إلى الثابـت الأصيـل والمشـكوك فيـه.. وهـو مطالـب بـأن يتكيـف حسـب حاجـة المسـتعين بـه..»[1].

فالدكتـور حسـن ظاظـا -رحمـه الله- يضيـف إلى مهامـه وظيفـة تتعلـق بتحديـد مسـتوى الألفـاظ.

إن هـذه الوظائـف هـي التـي يـدور حولهـا كل مـن تكلـم عـن المعجـم وعرَّفـه[2] في حـدود علمـي.

وإذا كان المعجـم مطالبًـا بـكل هـذه الوظائـف، فهـل كل مـا هـو لغـوي أو نـصي يمكـن أن يعـد المعجـم موضعًـا لإيـراده ونضـده فيـه؟

إن وظائـف النصـوص والـكلام كثـيرة، وقـد ألمحنـا إلى شيء مـن هـذا، وإن وظائـف المعجـم متعـددة، ولكـن يبقـى المعجـم موضعًـا لذكـر مـا هـو جـزء مـن النظـام العـام اللغـوي يقـول د. تمـام حسـان في نـص سـبق إيـراده:

إن النظـام لا ينطـق، ولكـن الـذي ينطـق هـو الـكلام، والألفـاظ هـي لبنـات التركيـب فهـي جـزء مـن النظـام. وقـد سـبق عنـد الحديـث عـن الـكلام واللغـة

(١) كلام العرب من قضايا اللغة العربية، ص ١٢١.

(٢) انظر: صناعة المعجم الحديث د. أحمد مختار عمر، ص ١١٥، المعجم العربي نماذج تحليلية د. الفهري، ص ٣١.

إيضاح أن الكلام هو صورة للنظام، ومن هنا فإن العناصر اللغوية[1] التي يجب أن تكون في المعجم إما أن تكون:

١- لفظية أو ٢- دلالية.

العنصر الدلالي: إن المعجم لا يمكن بحال أن يكون محلًّا لكل ما يمكن أن يستشف من خلال النص من دلالات، وما يمكن أن يدون في المعجم مما يستشف من النص إنما هو ما كان عرفًا ثابتًا من الدلالات، فما غادر الميدان الفردي من الدلالات وانخرط في الميدان العام هو الذي ينبغي أن يسلك وينضد في المعجم، فالعرفية هي المعيار[2] وهي ثلاثة أنواع، يقول التهانوي: «العادة ثلاثة أنواع: العرفية العامة، والعرفية الخاصة، والعرفية الشرعية»[3].

وقد أشار د. إبراهيم أنيس إلى الدلالة المركزية التي هي محور اهتمام المعجمي فقال:

«وهذا القدر المشترك من الدلالة هو الذي يسجله اللغوي في معجمه، ويسميه بالدلالة المركزية، وقد تكون تلك الدلالة واضحة في أذهان كل الناس، كما قد تكون مبهمة في أذهان بعضهم.. وأقصى ما يطمع فيه اللغوي هو أن يجعل تلك الدلالة المركزية واضحة في أذهان الناس، ولذا يعمد إلى ذلك القدر المشترك فيحدده ويشرحه في معجمه»[4].

إن الدلالة المستوحاة من النصوص لا تقف بلا شك عند هذا النوع، ولكن اهتمام اللغوي في المعجم يختلف عن اهتمامه ومأمِّه ومقصده حين يناقش قضايا

(١) هناك عناصر غير لغوية مثل الرسوم والأشكال، ولكنها معينة ومطلوبة في العمل المعجمي، قد تكلم عنها اللغويون وهي غير داخلة فيما أريد الوصول إليه، وهو ما يوظف في المعجم مما هو في النص. انظر: صناعة المعجم الحديث، ص ١٤٨.

(٢) انظر: المعايير الدلالية عند اللغويين، ص ١٠٧.

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ١١٧٩.

(٤) دلالة الالفاظ، ص ١٠٧.

الدلالة بوجه عام، فالدلالة لا تقف عند حد الدلالة العرفية والمركزية المعجمية، ولكن طبيعة الصنعة المعجمية هي التي تفرض على المعجمي الاهتمام بالدلالة المركزية (العرفية الاجتماعية) وتتجاوز غيرها، يقول د.تمام حسان: «يدور المعجم حول الكلمة إيضاحًا وشرحًا ليجلو منها ما نسميه المعنى المعجمي، وهذا قاصر في حقيقته عن المعنى الاجتماعي، أو الدلالي الذي يعني بتتبع الجملة، أو قل «الحدث الكلامي» وما يحيط به من مجريات»[1].

إن الدلالات المجازية والأسلوبية ليس للمعجم علاقة بها؛ لأنها لاتزال في طور الفردية مادامت دلالتها على غير ما وضعت له أصلاً لا تقع إلا بقرينة، لقد توافرت في المعجمات كلمة «أسد» بمعنى الحيوان المفترس، ولكنها خلت من كلمة «أسد» التي توجد في النصوص وصفًا للشجاع بجامع قرينة، وهذا المبدأ لا يعارضه ما قد يحدث في بعض المعجمات كمعجمات الغريب التي وضعت أصلاً لدفع الغرابة التي قد يكون مناطها في النص هو المعنى المجازي كما سيأتي، كما لا يعارضه ولا ينال منه ما قد يحدث عند بعض اللغويين من تجاوز بإيراد ما هو معدود في المجاز لأجل استدعاء النص كما سيأتي، والمعاني الأسلوبية شأنها شأن الدلالة المجازية فهي تصرُّف الفرد في اللغة بما يقبله النظام، ولكن اهتمامات المعجم بالشأن الدلالي تقف عند حد معين، ولا تصل إلى حد الشمول الذي يهتم به دارس الدلالة في علم المعنى يقول د.البدراوي زهران: «هناك من يظن أن «علم المعنى» يهتم بدراسة المعنى على مستوى اللفظة المفردة على نحو ما يجري في المعجمات ومما يشبهها من كتب الثروة اللفظية التي تعنى بجمع الألفاظ وتفسيرها بوجه من الوجوه، غير أن المدققين يرون أن هذه نظرة ضيقة قنعت بالأمور السطحية»[2]. وعلى هذا فميدان عمل الدلالي أوسع في الشأن الدلالي من ميدان عمل المعجمي.

(١) مناهج البحث، ص ٢٢٤.

(٢) عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني، ص ٢٢٠.

وإذا كان هذا هو شأن الدلالة الفردية فإن بقية أنواع الدلالات التي تؤخذ من النص بوجه عام، أو تؤخذ من خلال أحوال متلقي النص مما يسمي «الدلالة الهامشية» غير مقبول إدراجها في المعجم يقول د.إبراهيم أنيس: «أما الدلالة الهامشية فهي تلك الظلال التي تختلف باختلاف الأفراد وتجاربهم وأمزجتهم وتركيب أجسامهم وما ورثوه عن آبائهم.. من أجل هذا اختلفت الدلالة الهامشية باختلاف تجارب الناس وأمزجتهم.. فبينما تجمع الدلالة المركزية بين الناس تفرق بينهم الدلالة الهامشية[1].

إن هذه الدلالة دلالة فردية شأنها شأن المجاز، لكن المجاز سببه منشئ النص ومبدعه، والدلالة هذه سببها متلقي النص وإنزاله له وتوجيهه لدلالته بأثر من تجاربه الفردية وظروف حياته.

إن هذه الدلالة عند الدارسين ليست مما يمكن أن يشتمل عليه المعجم، ولذا فقد قصرت الدلالة المعجمية على ما يتفق عليه العرب، يقول د. محمود السعران: «إن لكل كلمة من الكلمات مضمونًا منطقيًّا ومضمونًا ارتباطيًّا نفسيًّا والمضمون المنطقي وهو المعنى الذي ينص عليه القاموس في الأغلب يكون الاشتراك في فهمه واحدًا أو شديد التقارب، ولكن المضمون أو الارتباط النفسي يختلف من متكلم لمتكلم اختلافًا كبيرًا، ولا يمنع هذا من أن يشترك جمهور المتكلمين باللغة في طائفة كبيرة من إيحاءاته، ومما يرتبط به من ظلال المعاني»[2].

على أن هذا المقرر عند كثير من الدارسين، وهو أن الدلالة المعجمية هي دلالة الألفاظ المركزية فقط قد أضحى عند بعض الدارسين عيبًا يجب أن يستدرك، يقول د. حازم كمال الدين: «وعندما ننظر في المعاجم نلاحظ أن علماء المعاجم قصروا اهتمامهم على المعنى المقامي الذي يفهم من السياق، وهذا الجانب اهتم به البلاغيون»[3].

(١) دلالة الالفاظ، ص ١٠٨.
(٢) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٢٢٦.
(٣) دراسة في علم المعاجم، ص ٢٨٣.

ثم ينادي لاستدراك هذا بعد عرض أمثلة قائلاً: «إن هناك جانبين لغويين لا يشتمل عليهما المعجم وهما:

١- المعاني التي لا يكشف عنها إلا السياق.

٢- الوحدات الدلالية غير اللفظية.

وحتى يكون المعجم الأحادي شاملًا لمعاني اللغة ووحداتها الدلالية لا بد أن يشتمل على الجانبين السابقين»[(١)].

وهذا الكلام يتضمن:

١- عدم التفريق بين مهمة من يدرس النصوص، وبين مهمة من يصف الأنظمة.

٢- عدم التفريق بين التوجه إلى ما يمكن حصره، وبين ما لا يمكن حصره، فالألفاظ والقواعد ممكنة الحصر، والأغراض والسياقات تستعصي على الحصر.

٣- عدم التفريق بين ما تنتظمه قواعد، وبين ما لا تنتظمه قواعد، ولكنه يعرف بالدُّربة والمران والتمثيل.

إن اللغوي حينما اصطفى نوعًا واحدًا من الدلالة التي تستشف من خلال نصوص اللغة، وقصر مهمة المعجم على الوفاء بها، إنما يتعامل مع ما تتوافر فيه الاشتراطات الآتية:

١- العرف الجماعي لا الفردي.

٢- إمكانية الحصر، واطِّراح ما لا يمكن حصره مما يقتضيه المقام والسياق.

٣- اللفظية، بمعنى أن تكون الدلالة مما يحمله اللفظ، لا أن تكون مما يحمله ما هو خارج اللفظ يقول الآمدي متحدثًا عن الدلالة:

(١) السابق، ص ٢٨٩.

وأما غير اللفظية فهي دلالة الالتزام، وهي أن للفظ معنى، وذلك المعنى له لازم من خارج، فعند فهم مدلول اللفظ من اللفظ ينتقل الذهن من مدلول اللفظ إلى لازمه، ولو قدر عدم هذا الانتقال الذهني لما كان ذلك اللازم مفهومًا»[1].

٤- عدم الانتظام والاطراد، بمعنى أن تظل في دائرة السماع لا القياس، وفي دائرة «التواضع الجزئي»، فالمجتمع متواضع متعارف عليها في شكل جزئية فردية، لا في شكل قاعدة كلية، يقول أبو حيان الغرناطي:

«والفرق بين علم النحو، وبين علم اللغة، أن علم النحو موضوعه أمور كلية، وموضوع علم اللغة أشياء جزئية، وقد اشتركا معًا في الوضع»[2]. فعمل النحوي واللغوي متعلق بالنظام، ولكن الفرق بينهما أن عمل النحوي فيما انقاس من النظام واطرد، وعمل اللغوي فيما لم ينقس ولم يطرد؛ فالدلالة الصرفية والنحوية مما ينتظم في شكل قواعد لا يدخل في المعجم، وهذا ما فعله القدماء لولا تدخل عوارض واستدعاءات جلبتها النصوص في المعجم العربي، وسيأتي الحديث عنها، لكن الأصل ألا تدخل مثل هذه الدلالات التي تنتظم في شكل قواعد؛ لأنها ليست موضوع المعجم وإن كانت من موضوع علم الدلالة، كما يفهم من نص أبي حيان السابق، ولذا يقول د. أحمد مختار عمر:

«تحرص المعاجم على إعطاء بعض المعلومات النحوية والصرفية عن كلمات المداخل بالقدر الذي يحتاجه مستعمل المعجم غير المتخصص..»[3].

(١) الإحكام في أصول الأحكام ١/ ١٥.
(٢) المزهر ١/ ٤٣.
(٣) صناعة المعجم الحديث، ص ١٥٣.

إن هـذه المعايـير الأربعـة في تصـوري هـي المعايـير التـي ينبغـي أن يعايـر بهـا مـا يدخـل في المعجـم مـن دلالات الصيـغ الشـاذة غـير الجاريـة عـلى النظـام المألـوف لاسـم الفاعـل أو المفعـول أو اسـم الزمـان والمـكان أو الجمـوع.. وقـد أدرك هـذه الحقيقـة العلميـة معظـم أصحـاب المعاجـم العربيـة القديمـة، فنراهـم في غالـب الأحيـان لا ينصـون إلا عـلى الصيـغ الغريبـة غـير الجاريـة عـلى القيـاس والاطـراد في ظواهـر اللغـة»[1].

إن المعجـمات ليـس مـن شـأنها تركيـب الجملـة الفعليـة ولا الاسـمية، ولا ذكـر مـا انضبـط مـن صيـغ التثنيـة وجمـع المذكـر وجمـع المؤنـث واشـتقاق اسـم الفاعـل والمفعـول واسـم الزمـان والمـكان... إلـخ؛ لأنهـا أمـور منتظمـة تسـلك في شـكل قواعد تنتظمهـا وتحيـط القواعـد الكليـة بجزئياتهـا، والاسـتجابة لمـا يشـترطه هـذا المعيـار حاصـل في المعجـم العـربي، ولا يكـون الخـروج عنـه غالبًـا إلا في حالتـين:

١- تشـعب القواعـد واختـلاف وجهـات النظـر فيهـا أهـي قيـاس أم سـماع، كـما يقـول د. إبراهيـم أنيـس[2].

٢- أن يسـتدعي النـص الـوارد في المعجـم ذكـر مثـل هـذه الأمـور المقيسـة والمطـردة؛ للاسـتطراد الـذي اسـتدعاه ذكـر النـص، أو لدفـع وجـه الغرابـة عـن النـص كـما سـيأتي.

إن علـم اللغـة الحديـث يـرى الفصـل بـين مـا هـو نحـو ومـا هـو معجـم، يقـول فرانـك بالمـر: «إن علـم اللغـة الحديـث يـرى أن التمييـز بـين النحـو والمعجـم هـو نـوع مـن التمييـز بـين الجمـل التـي لا تستحسـن لأسـباب نحويـة، وبـين الجمـل التـي لا تستحسـن لأسـباب معجميـة»[3].

(١) دلالة الألفاظ، ص ٥٠.
(٢) السابق، ص ٥١.
(٣) مدخل إلى علم الدلالة، ص ٢٠٧.

ومع هذا التفريق بين المجالين تفرض بعض التراكيب النحوية نفسها على اللغوي؛ لأن الاصطحاب حينئذ قد وصل إلى حد أن يكون من التعبيرات الاصطلاحية (المسكوكات) يقول د. أحمد مختار عمر:

«وأما التعبيرات الاصطلاحية أو السياقية فلا بد من أن تتوافر فيها جملة شروط: منها أن يوظف في اللغة كما توظف الوحدة المعجمية ذات الكلمة الواحدة.. والمعجم ملزم إلى حد كبير باستقصاء وتقديم كل ما أفرزه الارتباط الاعتيادي والتعبيرات الاصطلاحية»[1].

فالتعبيرات الاصطلاحية قد تفرض على المعجمي إيراد الحديث عن صيغ مطردة وقياسية لتوضيح الأصول اللغوية للتعبيرات المسكوكة التي أضحت وحدات معجمية.

(١) بتصرف: من صناعة المعجم الحديث، ص ١٣٥، ١٣٦.

المبحث الثالث

النصوص الواردة في المعجم العربي

المعجم ليس موسوعة للنصوص الواردة في اللغة، لكنه يورد من النصوص ما يُسَهِّل عليه الوفاء بالتزاماته تجاه اللفظ والمدلول، ولذا فإنه يورد النصوص شواهد لتحقيق غايات كثيرة ينتظمها معنى الاستشهاد في اللغة كما يقول ابن فارس: «الشين والهاء والدال أصل يدل على حضور وعلم وإعلام.. والشهادة: الإخبار بصحة الشيء عن مشاهدة وعيان»[(١)].

إن هذا المعنى اللغوي للجذر «شهد» فيه جماع ما استحضرت له النصوص في اللغة عمومًا والمعجم خصوصًا، ولذا فإن الدلالة الاصطلاحية لكلمة «شاهد» لا تخرج عن ذلك، فالمراد بالشواهد عند علماء اللسان: الجزئيات التي تذكر لإثبات القواعد من كلام الله تعالى أو كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو كلام العرب العرباء الثابتة فصاحتهم الموثوق بعربيتهم»[(٢)]، والنصوص الواردة في المعاجم لا تخرج عما ذكر فهي:

١- القرآن الكريم.

٢- الحديث الشريف.

٣- كلام العرب شعرًا ونثرًا.

ولم يختلف اللغويون في شأن الاستشهاد بالقرآن وإيراد نصوصه في المعجم، وأما الحديث الشريف فقد كان للنحاة موقف منه ثار حوله جدل كبير في الدراسات النحوية الحديثة لا مجال لاستعراضه والخوض فيه، ولكن الذي أنبه عليه أن إدخال اللغويين في مسألة الجدل بالاستشهاد بالحديث غير صحيحة ولا مقبولة، فاللغويون لم يتوقفوا إطلاقًا عن الاستشهاد بالحديث بل لم

(١) مقاييس اللغة، شهد ٣/ ٢٢١.

(٢) شرح كفاية المتحفظ، ص ٩٥، حاشية السجاعي على القطر، ص ٦.

يكن الأمر مثار جدل بينهم، فالخليل -رحمه الله- يستشهد بالحديث، وكذلك كل من جاء بعده من اللغويين، ومنذ الصفحات الأولى في العين والحديث موجود حاضر مما لا يستدعي نقاشه أو الخوض فيه، وقول بعض الباحثين: «وأما الحديث فلم يجوز اللغويون والنحاة الأولون كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل بن أحمد، وسيبويه من البصريين، والكسائي، وهشام، والفراء، وغيرهم من الكوفيين والاستشهاد به»[1]. فكلام لا حقيقة له على الإطلاق وخصوصًا في الجانب اللغوي، وسيأتي الحديث عن علاقة هذين النصين الكريمين أعني القرآن والحديث بالمعجم العربي، وستأتي الإجابة عن تساؤل: هل المعجم خادم لذينك النصين أو أن النصين مستعان بهما لتحقيق أهداف المعجم؟

وأما كلام العرب شعرًا ونثرًا فقد كان حضورهما وافرًا في الدراسات المعجمية خاصة، واللغوية بعامة، ولا سيما الشعر، ولم يختلف اللغويون والنحاة في الموقف من الاحتجاج بالمأثور بكلام العرب، ولكن نصًّا روي عن الفارابي -رحمه الله- قد وضع في الدراسات اللغوية في العصر الحديث في غير محله، فحمِّلت مواقف اللغويين والنحاة من ذلك المأثور شعرًا ونثرًا ما لا تحتمل يقول الفارابي:

«والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم قيس، وتميم، وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم أتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم»[2].

(١) دراسات لغوية في أمهات كتب اللغة، ص ٢٦.
(٢) المزهر ١/ ١٦٧.

إن هـذا النـص قـد وضـع عنـد كثـير مـن الدارسـين في غـير محلـه، وقـرئ عـلى غـير جهتـه، ومـن ثـم وظـف بإحـدى طريقتـين:

١- فريـق مـن الباحثـين ناقشـه مسـتدلًّا بـه عـلى سـوء المنهجيـة التـي وقـع فيهـا اللغويـون والنحـاة حـين قسـموا جزيـرة العـرب قسـمة مكانيـة وزمانيـة، فاستشـهدوا بنصـوص وتجافـوا عـن أخـرى. يقـول سـعيد الأفغـاني: «وهـذا هـو الضابـط في التصنيـف الزمـاني والمـكاني اللذيـن مـرا بـك، فأنـت تعلـم إسـقاط العلـماء الاحتجـاج بشـعر أميـة بـن أبي الصلـت، وعـدي بـن زيـد العبـادي، وحتـى الأعشـى عنـد بعضهـم؛ لمخالطتهـم الأجانـب وتأثـر لغتهـم بهـذه المخالطـة، حتـى حمـل شـعرهم عـددًا غـير قليـل مـن ألفـاظ ومصطلحـات لا تعرفهـا العـرب، وكل هـؤلاء شـعراء جاهليـون»[1].

مـن أيـن لصاحـب هـذا النـص القـول بهـذا مـع أن اسـم شـاعر كالأعشـى قـد حفلـت بـه كتـب النحـو واللغـة وهـو مـن أهـل اليمامـة؟

ومـن أيـن لـه بهـذا القـول وامـرؤ القيـس شـاعر كنـدي يمنـي وقـد حفلـت بذكـره مصـادر النحـو والمعجـم، وكذلـك عبـد يغـوث بـن وقـاص الحارثـي؟

وقـد راح هـذا القسـم مـن الباحثـين ينعـي عـلى اللغويـين صنيعهـم ويتباكـى عـلى مـا فقدتـه العربيـة جـراء ذلـك التجاهـل لاسـتثمار نصـوص في اللهجـات العربيـة، مـع أن النصـوص التـي تمثـل القبائـل العربيـة مرويـة مكتوبـة يقـول د. مهـدي المخزومـي معتـبرًا التفريـق بـين القبائـل خطـأً منهجيًّـا:

«ولا نـرى هـذا إلا لغـو الـكلام، إنهـم يجهلـون أن اللغة سـليقة وطبيعـة، ويجهلون أن صاحـب اللغـة لا يغلـط في لغتـه؛ لأنهـا جـزء مـن حياتـه التـي فطـر عليهـا، وعـادة مـن عاداتـه التـي نشـأ عليهـا وإذا كان الجاهليـون يغلطـون، والإسـلاميون يغلطـون

(١) من تاريخ النحو العربي، ص ٢١.

فعلى من بعد هؤلاء يعتمد النحاة؟ بماذا يحتجون؟ ومن أين جاؤوا بهذه الأصول التي وضعوها، وهذه القواعد التي استنبطوها؟»[1].

٢- قسم ثان من الباحثين رجع إلى كتب التراث وبدأ يستظهر النصوص الموجودة فيها والمنسوبة لتلك القبائل التي ورد في نص الفارابي أن اللغويين والنحاة تجافوا لغتهم ولم يأخذوا عنهم، ورجع باللائمة على ذلك النص، فقد اشتغلوا بإثبات ما توهموا أنه ينفيه، وقولوه ما لم يقله، يقول د. إبراهيم المطرودي متحدثًا عن موقف النحويين من كلام القبائل العربية: فكانت النتيجة أن بني أهم عنصر في النحو وهو الأساس المعرفي الذي مشى عليه النحويون على أساس هش، ويتضح هذا بجلاء إذا علمنا أن كِبْرَ مسألة الأخذ عن القبائل العربية جاءت من الفارابي الفيلسوف، وهو ممن لم يكن له كبير عناية بالعربية تسمح للباحث أن يتخذ من قوله معبرًا عن نهج النحويين[2].

وليس في ذلك النص ما يؤيد المذهبين كليهما، فكلاهما حمل ذلك النص ما لم يحتمل، فالأولون ألحقوا اللائمة بمنهج اللغويين والنحاة، والآخرون ألحقوا اللائمة بالنص ومضوا يطلبون له تخريجات من أبرزها حمل القبائل المذكورة في النص على غير المذكورة في كتب اللغة والنحو، أو إثبات الفصاحة لها وتخطئة الفارابي في حكمه.

إن نص الفارابي لا يتكلم عما روي عن عرب الجاهلية والإسلام، فما روي رواية استشهد به الجميع للحاضرة والبادية، ولكن نص الفارابي هو حديث عمن أخذ النحاة واللغويون عنهم مشافهة عند ذهابهم إلى بلاد العرب في أواخر القرن الثاني، وقد كانت عبارة الفارابي واضحة لا مبهمة، فهو يتحدث عن حال القبائل في أواخر القرن الثاني بعد حدوث التغير اللغوي، ولذا قال: «لأن

(١) مدرسة الكوفة، ص ٧٣.

(٢) مرويات نحاة الكوفة إلى نهاية القرن الثالث الهجري، ص ١٩٩.

الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدؤوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم»[1].

وعلى هذا فالنص لا يتكلم عن الاستشهاد والاحتجاج بما روي عن عرب الجاهلية والإسلام حاضرة وبادية، وإنما يتكلم عن السماع في أواخر القرن الثاني. إن النحاة واللغويين توجهوا إلى تلك القبائل وتجافوا عما عداها؛ لأنهم صادفوهم في هذا الزمن قد تغيرت لغتهم باختلاطهم مع غير العرب. إن هذا النص الذي اعتمده من تكلم عن منهج النحاة واللغويين من خلال المزهر والاقتراح للسيوطي ليس هو نص الفارابي في كتاب الحروف لفظًا، ولكن المدلول واحد[2].

إن تلك النصوص (القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب شعرًا ونثرًا) لها تعلق بالمعجم، وتحديد علاقتها بالمعجم يبنى عليه القول بصحة النظر في مدى انطباق اشتراطات الصنعة المعجمية أو عدم انطباقها.

إن المعجم العربي كما أشرت سالفًا ظهر في البداية في سياق خدمة النصوص وتوضيح غريبها ومشكلها، وطبيعة هذا الظهور مؤثر في توجّه الصنعة المعجمية في العربية. يقول د.حسين نصار:

«وكانت الحركة التي ترمي إلى توضيح آيات القرآن هي الحركة العلمية الأولى عند المسلمين، بدأت متضائلة خجلة مقصورة على محاولة فهم القرآن، ثم أخذت تفقد الخجل ويقوى ساعدها ويتسع ميدانها.. فتفسير غريب القرآن ومشكله أولى الحركات العلمية التي رآها العرب.. وكان للحديث الشريف نصيبه في إظهار الدراسات اللغوية، فقد اتجهت هذه الدراسات إلى العناية بغريب الحديث كما عنيت بغريب القرآن، ولعل أهم من ذلك أن الدراسات القرآنية كانت تعتبر من الحديث في نشأتها الأولى؛ لأن المفسر الأول هو الرسول الكريم

(١) المزهر ١/ ١٦٧.

(٢) ينظر: النص في كتاب الحروف، ص ١٤٦.

والحديث حديثه عليه الصلاة والسلام، اجتمعت هذه العوامل جميعًا فأثمرت الدراسات اللغوية... وهي حركة المعاجم العربية»[1].

إن المعاجم العربية على اختلاف مناهجها وتعدد مدارسها لو أردنا تقسيمها بحسب علاقتها بالنصوص لصح فيما أتصور أن نجعلها قسمين:

١- الأول: استهدف خدمة النص ونفي الغرابة عنه، وإن كانت المعالجة بوجه عام للدلالة والمشتقات تشبه المعالجة اللغوية العامة، والمعجمات التي يشملها هذا القسم هي كتب غريب القرآن والحديث. فهذا النوع من المعاجم استهدف خدمة النص، فالموجه لما فيه من مادة معجمية لن يكون ما تقتضيه الصناعة المعجمية، لكن الموجه والمحدد لمنهج المعالجة والمادة المستهدفة بالشرح هو مظهر الغرابة، والأمر هنا مختلف عما سيأتي في القسم الثاني؛ لأن مظهر الغرابة سيتوجه بلا شك لما لا يمكن أن يشتمل عليه المعجم الذي له اشتراطات خاصة في الألفاظ والدلالات كما وضحت سابقًا.

إن الغرابة في النصين الكريمين كما يثبت من كتب الغريب تتعلق بالألفاظ والمعاني، ولست مع د.عبدالفتاح البركاوي -رحمه الله- حين قال:

«ويعني هذا أن الغرابة في الحديث النبوي صفة تتعلق بالمعنى المستفاد من اللفظ لا باللفظ»[2]، لأن مادة كتب الغريب قد عالجت الغرابة في الوجه اللفظي والمعنوي.

١- إن استهداف مظهر الغرابة بالتوضيح سيجعل اللغوي في حِلّ من تجاوز اشتراطات الصناعة المعجمية على المستويين اللفظي والمعنوي، ولذلك فقد ظهر في معاجم الغريب ما لا يمكن أن يدخل في المعجم، وما لا يمكن أن تقبله الصنعة المعجمية.

(١) المعجم العربي نشأته وتطوره ١/ ٢٧.
(٢) الغرابة في الحديث النبوي، ص ٦٧.

لقد ورد في كتب الغريب من المشتقات وألوان الجموع والصيغ ما لا يمكن إدراجه في المعجم لكونه مقيسًا.

إن تصغير فَعْلاء يكون على فُعَيلاء باطراد وقياس، وقد وردت في الحديث «حُدَيباء» غريبة ففسروه ونفوا الغرابة عنه بذكر مُكَبِّره يقول ابن الأثير:

«في حديث قَيْلة كانت لها ابنة حديباء: هو تصغير حَدْباء»[1]، فالغرابة قد توجهت إلى الصيغة المصَغرة لقلة استعمالها عند من استشكلها فاستهدفنا ابن الكثير بالشرح.

وقد ورد في الحديث إخراج الجيم مخرج الكاف فصار غريبًا، ووردت في حديث الدجال: «وهو رجل عريض الكَبهة» فأورده الزمخشري في الفائق[2]، وقال: أراد الجبهة، فأخرج الجيم بين مخرجها ومخرج الكاف، وهو أحد السَّبعة التي ذكر سيبويه أنها غير مُسْتحسنة ولا كثيرة في لغة من تُرتضى عربيته».

وكذلك الكلام عن الهمز والتسهيل، ففي الحديث: «لولا أن الله لا يحب ضَلالة العمل ما رزيناك عِقالًا»، قال ابن الأثير: «جاء في بعض الروايات هكذا غير مهموز، والأصل الهمز، وهو من التخفيف الشاذ»[3].

وفي حديث الجمل: «سَكَّن الله عُقَيراك فلا تُصْحريها»، وقد أورده ابن الأثير وتوجه إلى شرح الغرابة اللفظية فيه موضحًا أنها تتعلق بالتعدي بغير حرف الجر، فقال:

«لا تبرزيها إلى الصحراء هكذا جاء في الحديث متعديًا على حذف الجار وإيصال الفعل، فإنه غير متعد»[4]. إن توجه الغرابة إلى هذه الأمور اللفظية هو

(١) النهاية، حدب.
(٢) ٣/ ٢٤٥.
(٣) النهاية، رزأ.
(٤) السابق، صحر.

الـذي جعـل شراح الغريـب يثيرون مثـل هـذه القضايـا التـي قـد لا يسـتوعبها المعجم، ولا تقبلهـا الصنعـة المعجميـة، ولكـن غايـة شراح الغريـب مغايـرة غايـة المعجميين.

وإذا انتقلنـا للدلالـة سـنجد في كتـب الغريـب من الـدلالات ما لا يمكـن أن يكون في المعجـم، فقـد توافـر الحديـث عـن الإعـراب، ومواقـع الألفاظ مـن التركيـب في كتب الغريـب ولاسـيما غريـب القـرآن، ممـا لا يمكـن أن يكـون في المعجـم[1] لكونـه يتعلـق بـدلالات نحويـة قياسـية، ومما يكثـر في هذه الكتب من الأمـور الدلالية إيـراد الكلام عن معنـى النـص أو تأويله وقد يسـمى «الوجه»، وهـذه الدلالة العامة غـير مقبولة في المعجم بـل لا محـل لها، ولكـن كتـب الغريب تسـتوعبها لكونهـا مظهرًا مـن مظاهر الغرابـة، وقد حـضرت هذه بكثرة عنـد الخطابي، وابـن قتيبة، وأبي عبيـد. يقول د.عبدالفتـاح البركاوي مشـيرًا إلى اهتـمام ابـن قتيبـة بهـذا النوع مـن الـدلالات: «إن مـا ذكره ابـن قتيبـة يؤكد أن المعنـى العـام الـذي يـدل عليـه الحديث قد يشـكِّل مظهـرًا من مظاهـر الغرابة، بـل يعتبره المظهـر الجدير برعايـة العلـماء وتناولهم»[2].

إن هـذا الاهتـمام الـذي أومـأ إليـه ابـن قتيبـة منطلقـه الهـدف الـذي مـن أجلـه وضعـت هـذه الكتـب اللغويـة في الغريـب، فمظهـر الغرابـة هـو المتحكِّـم والموجِّـه، وليـس بأقـل مـن هـذا اهتمامهـم بالمعنـى المجـازي الـذي هـو تـصرُّف الفـرد في اللغـة، واسـتغلال مفرداتهـا للتعبـير عـن غـير مـا هـي لـه باصطحـاب القرائـن والاتـكاء عليهـا، ولـذا ظهـر الاهتـمام بالدلالـة المجازيـة عنـد الراغـب الأصفهـاني في مفـردات غريـب القـرآن، يقـول د.حسـين نصـار: «إنـه التـزم إيـراد مـا يؤخـذ مـن اللفـظ مـن مجـاز وتشـبيه»[3]، وإيـراد المجـاز في المعجـم مـشروط بالاسـتقرار في العـرف وتحـول المجـاز إلى جـزء مـن النظـام اللغـوي[4].

(١) انظر: مفردات غريب القرآن ١/ ٦١، ١٠٨، ١١٠، ١١١.
(٢) الغرابة في الحديث النبوي، ص ٨٨.
(٣) المعجم العربي، ص ٣٧.
(٤) انظر: صناعة المعجم الحديث، ص ١٣٠.

إن دفع وجه الغرابة وخدمة المتلقي هي التي فرضت على أصحاب هذه الجهود اللغوية العظيمة استخدام جميع الوسائل التي تقرِّب المعنى، كما فرضت عليهم التعرض لجميع الوجوه التي حالت بين المعنى وبين الانكشاف والوضوح، وهم هنا كما أتصور في سعة من التحلّل من تلك الاشتراطات التي يستدعيها العمل المعجمي؛ لأن الهدف مختلف، فالمقصود هو توضيح الغرابة، والغرابة لا تتوقف عند حد الدلالة المعجمية؛ بل تتعداها إلى وجوه أخرى.

٢- أما القسم الثاني من الأعمال المعجمية فهو المعجمات التي تستهدف المعجم بجمع ألفاظ اللغة وترتيبها وتحديد دلالتها، ولا أقول: إن علاقتها بالنصوص منقطعة، كلا، لكنها لم تستهدف خدمة النصوص مباشرة؛ بل استهدفت خدمة اللغة وجمعها، وهذه الخدمة يمكن الاستفادة منها في معرفة تراث الأمة وخدمة نُصوصها، والمعجمات هذه على ضربين في تصوري:

أ- قسم أورد النصوص واستشهد بها ولم يَخْلُ منها، وغالب المعجمات العربية على هذه الشاكلة على اختلاف في منهج الإيراد والإكثار والإقلال بينها.

ب- قسم حذف الشواهد، وهذا القسم قليل بالنسبة إلى القسم الأول، ومن هؤلاء الزبيدي صاحب مختصر العين، ومحمد بن السيد حسن في الراموز على الصحاح، يقول د. محمد الرديني عن الراموز: «ويتمثل الاقتصار في حذف الشواهد الشعرية التي ذكرها الجوهري»[(١)].

وكذلك معجم القاموس المحيط، يقول عنه الفيروزآباي: «وألفت هذا الكتاب محذوف الشواهد مطروح الزوائد، مُعْرِبًا عن الفُصْح والشَّوارد»[(٢)].

(١) الراموز على الصحاح، ص ٢٢.
(٢) القاموس المحيط، مقدمته، ص ٢٧.

ويبدو أن هذا هو ديدن المعجمات المختصرة، ولكن هذا لا يعني أنها بحذفها الشواهد التي توافرت في المدونات التي صدرت عنها قد تخلصت من آثار وجود النصوص في مصادرها، بل إن تعامل مصادرها وتوظيفها للنصوص قد ظهرت آثاره فيها، فهي وإن تخلصت من الشواهد والنصوص إلا أنها لم تستطع التخلص من آثار استعمال النصوص في مصادرها، بل بقيت عناصر من ذلك فيها، وأغلب هذه العناصر هي العناصر السلبية فيما أتصور.

وأحيانًا لا يستطيع اللغوي التخلص من النصوص والشواهد وإن كان منهجه وخطته عند التأليف قد رُسم على التخلص منها؛ لأن بعض الشواهد والنصوص يتعلق بظواهر لغوية استعمالية يستحيل عرضها دون ذكر النصوص؛ فاللغوي قد فرضت عليه طبيعة اللغة إيراد النصوص. إن النصوص التي يوردها المعجمي مختارًا أو مضطرًا ليست هي اللغة فحسب، بل هي صورة النظام اللغوي، وهي نتاج ظروف المتكلم وأحواله ومواهبه وتجاربه وقدراته الذهنية، وهي أيضًا نتاج أحوال من وجِّه إليه النص التي قد يضطر المتكلم لمراعاتها وتذليل النظام اللغوي لها في صورته اللغوية المعجمية والدلالية، وليس في صورته الصوتية والصرفية والنحوية، وعلى هذا فإن معالجة النصوص تتطلب ما لا تتطلبه خدمة النظام اللغوي، وإيراد النصوص في المعجم إن لم يحط منذ البداية بمنهج صارم يحدد النقطة التي يجب أن لا يتجاوزها المعجمي فإن إيراد النصوص قد تكون له آثار سلبية في العمل المعجمي؛ فاستحضار النصوص قد يكون مدعاة للحديث عن أمور يحملها النص وهي من خارج العمل المعجمي، وستأتي أمثلة لهذا لاحقًا.

المبحث الرابع

الآثار الإيجابية لتوظيف النصوص

إن اللغة نظام متعدد العناصر، والمعجم يستهدف من اللغة عناصرها المسموعة التي تعارف عليها المجتمع في شكل جزئيات فردية من الألفاظ، كما يستهدف ما تومئ إليه تلك الألفاظ من دلالات، يقول د.أحمد مختار عمر:

«للكلمة جانبان: جانب اللفظ، وجانب المعني، ويتحدد نوع المعجم هنا حسب نقطة الانطلاق من المعلوم للوصول إلى المجهول، فإذا كان الباحث يعرف اللفظ ويريد الحصول على شيء مجهول له يتعلق بالمعنى أو النطق أو التأصيل الاشتقاقي أو درجة اللفظ في الاستعمال فإن مدخله إلى المعجم يكون من خلال اللفظ فيرجع إلى واحد من معاجم الألفاظ، وإذا كان الباحث يعرف المعنى العام أو الموضوع ويريد أن يحصل على الألفاظ أو العبارات أو المصطلحات التي تقع تحته يرجع إلى واحد من معاجم المعاني»[1].

إن هذه الأمور التي هي ملخص لأغراض الناظر في المعجم لن تثبت إلا من خلال النصوص والشواهد التي يجب أن تكون حاضرة في المعجم، فالنصوص والشواهد وحضورها في المعجم يكون لغايات كبيرة وأهداف إيجابية عديدة، بعضها تفرضه الطبيعة العلمية للمعجم في اللغات، وبعضها فرضته خصائص العربية وطبيعة تفسير النص القرآني والحديثي لكيلا يحمل على غير الوجه الذي عرف له عند العرب، فمسألة التحري والتدقيق في تفسير الدلالات وتوجيهها فرضت وأوجبت شيئًا في المعجم العربي، ومسألة تقسيم الكلام إلى فصيح وغير فصيح كما تتطلبه خاصية ارتباط العربية بنصوص مقدسة افترضت أن ينطلق المعجم والعمل اللغوي عامة عند العرب باصطحاب النص والشاهد، فكان من بين الأمور الإيجابية لإيراد النصوص:

(١) صناعة المعجم الحديث، ص ٣٦.

التوثيق والتحقق من ورود الكلمة عند العرب والاستدلال على تعارفهم على معناها، وقد ظهر هذا في بدايات العمل اللغوي التفسيري للدلالة التي هي نواة العمل المعجمي. يقول د.عبدالرزاق الصاعدي: «قد برع ابن عباس في اللغة وتفسير الغريب في المفردات وشرح بعض الأساليب العربية في التراكيب وشقّ الطريق أمام اللغويين في مقام الاستفادة من الشعر في بناء مناهج العربية فيما عرف عنه في إجاباته عن سؤالات نافع بن الأزرق وملحوظاته في التفسير، فكان ذلك نواة علم الدلالة والصنعة المعجمية عند العرب»(١).

إن المفسر ينطلق من مهمتين: هما توضيح المعنى وتوثيق ورود الدلالة عند العرب، ولذا ظهرت هذه الشواهد والنصوص في ذلك العمل المعجمي المتقدم «سؤالات نافع بن الأزرق»(٢).

فلقد قال نافع بن الأزرق: «أخبرني عن قول الله عز وجل: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ﴾(٣)، ما الشواظ؟ قال: اللَّهب لا دخان فيه، قال: وهل كانت العرب تعرف ذلك قبل أن ينزل الكتاب على محمد صلى الله عليه وسلم؟ قال: نعم. أما سمعت قول أمية بن أبي الصلت:

ألا مَنْ مبلغٌ حسانَ عني ... مغلغلةً تَدِبُّ إلى عُكاظِ
أليس أبوكَ قينًا كان فينا ... إلى القَيْنات فَسْلاً في الحِفاظِ
يمانيًا يظلّ يَشُبُّ كِيرًا ... وينفُخُ دائبًا لَهَب الشُّواظِ

قال: صدقت»(٤).

(١) أصول علم اللغة العربية في المدينة، ص ٣٠٧.
(٢) وردت هذه السؤالات في المعجم الكبير للطبراني١٠/ ٢٤٨، الإتقان في علوم القرآن للسيوطي٢/ ٦٧، وجمعها د.إبراهيم السامراني وأخرجها في كتاب مستقل بعنوان: «سؤالات نافع بن الأزرق».
(٣) الرحمن، الآية: ٣٥.
(٤) المعجم الكبير للطبراني ١٠/ ٢٤٨.

إن هـذا المنهـج الذي هـو تحديد الدلالـة، ثم إثبات مـدى وجودها عنـد العرب عن طريـق النـص، هو المنهج الـذي دأبت عليـه المعجمات العربيـة فيما بعد. يقـول الخليل:

«النَّعْش: سرير الميت عند العرب، قال:

«أمحمـولٌ عـلى النعـش الهـمام»[1].

ويقول ابن دريد:

«والشَّبُّ: ضَرْب من الدواء معروف عند العرب، وأنشد:

«ألا ليـت عَمـي يـوم فَـرَّق بيننـا سُقِيْ السُّـمَّ ممزوجًا بشَـبٍّ يماني»[2]

وفي مادة أخرى يقول متكلمًا عن الحَوَل والقَبَل في العين:

«ورجـل أَقْبَـل، والجمـع قُبْـل، والأنثـى قَبْـلاء، وهـي أن تُقْبِـل حدقتـاه عـلى ماقئيـه، والقَبَـل عنـد العامـة: الحَـوَل الخفـي، وليـس كذلـك عنـد العـرب، إنـما الحَـوَل ضـد القَبَـل، وذلـك أن الحـول عندهـم أن تميـل إحـدى الحدقتـين إلى مؤخـر العـين، والأخـرى إلى مُؤْقهـا، قـال الشـاعر:

«ولو سـمعوا منهـم دعـاءً يروعُهم إذًا لأتتـه الخيـل أعينهـا قُبْـل»[3]

ويقول الأزهري: «والخُضْرة عند العرب: سَواد»، وقال: القطامي:

«يـا نـاقُ خُـبِّي خَبَبًـا زِورّا
وقَلِّـبي مَنْسِمَـك المغـبرَّا
وعـارضي الليـلَ إذا مـا اخـضرَّا

أراد: إذا ما أظلم»[4].

(١) العين نعش ١/ ٢٥٨.
(٢) الجمهرة ١/ ٧١.
(٣) الجمهرة بقل ١/ ٢٧٣.
(٤) تهذيب اللغة خضر ٧/ ٤٩.

ويقول الخليل: «والعُجاف من أسماء التمر، قال:

«نَعَـاف وإن كانـت خِماصًـا بطوننـا لبابَ المصَفَّى والعُجَاف المجرَّدا»[1]

ويقـول في مـادة سَـخب: «قلـت السِّـخاب عنـد العـرب كل قِـلادة كانـت ذات جوهـر أو لم تكـن».

وقال الشاعر:

«ويوم السِّـخاب مـن تعاجيب ربنا على أنـه من بلدة السُّـوء نجـاني»[2]

وقـد أثبـت الفـراء أن سـعف النخـل الأخـضر يسـمى «الخَـضَر» منطلقًـا مـن النـص في منهـج أجمـع عليـه جميـع اللغويـين. قـال: وسـمعت العـرب تقـول لسَـعَف النَّخـل وجريـده الأَخْـضَر: الخَـضَر بفتـح الضـاد والخـاء، ومنـه قـول الشـاعر:

«يَظَـلُّ يـوم وِرْدِهـا مُزَعْفـرا وهـي خَنَاطيـلُ تدوسُ الخَـضَرا»[3]

ولا يقـف الأمـر في اسـتحضار النـص للاسـتدلال عـلى الدلالـة، بـل يتعـدى ذلـك إلى الاسـتثبات مـن الصيـغ والاشـتقاقات التـي يتطلـب ادعاؤهـا إثباتًا وشـواهد، وهـذا كثـير في المعجـم يسـتدعيه ذلـك المنهـج الصـارم في التفريـق بـين الفصيـح وغـيره في العربيـة. يقـول الجوهـري:

«فدحـه الدَّيـن أثقلـه، وفي حديـث ابـن جريـج أن رسـول الله صـلى الله عليـه وسـلم قـال: «وعـلى المسـلمين ألا يتركـوا مفدوحًـا في فـداء أو عَقْـل». وفي حديـث غـيره «مفرحًـا» بالـراء، وأمـر فـادِح: إذا عالـه وبَهَظَـه، ولم يسـمع أَفْدَحَـه الديـن ممـن يوثـق بعربيتـه»[4].

(١) العين، عجف ١/ ٢٣٤.
(٢) تهذيب اللغة، سخب ٧/ ٨٧.
(٣) تهذيب اللغة، خضر ٧/ ٥٠.
(٤) الصحاح، فرح، والحديث برواية (مفرحًا) في السنن الكبرى ٨/ ١٨٤٠

ويقول الفارابي: «وقال الأصمعي: أتيته أَتْيةً وأَتْوةً، قال: ولا نعلم أحدًا يوثق بعربيته يقول أتوته، إلا أن النحويين لما سمعوا أَتْوة قاسوا فقالوا: أَتْوته. على أن أبا ذؤيب الهذلي قال إن صح ذلك عنه:

«كنت إذا أتوته من غَيْب»[1].

ويقول الخليل في العين: «العَقل: الحِصْن، وجمعه: العُقول. وهو المَعْقِل أيضًا، وجمعه: مَعاقل»، ثم يستشهد على ما يحتاج إلى شاهد وهو «عقول»، ويترك «معاقل» فيقول:

«وقد أعددت للحَدَثان حصنًا لَوَ انَّ المرءَ تنفعه العُقُول»[1]

وكذا فعل في الجموع «فرائع»[2]، «أعداد»[3]، «خياعل»[4].

إن الحاجة إلى النصوص في المعجم يتوقف عليها توضيح كيفية استعمال الكلمة وتحديد الألفاظ التي تأتلف معها وتتصاحب مما لا تأتلف معه ولا تتصاحب، ولأجل أن النصوص هي السبيل الوحيد لهذا أو لا سبيل إلا بها وباستحضارها اهتم اللغويون في المعاجم باستحضار النصوص والشواهد، وهذا الأمر هو الذي جعل اللغويين الذين بنوا مناهج معاجمهم على الاختصار بحذف الشواهد يعودون في شكل استثنائي إلى استدعاء النصوص.

إن كلمة «سُمعة» هي كل ما سُمِّع به عامةً في كل شيء، وعند شرحها استحضر الخليل -رحمه الله- النص للدلالة على كيفية استعمالها فقال:

(١) ديوان الأدب ٢/ ١٩٠.
(١) العين، عقل ١/ ١٦٠.
(٢) السابق ١/ ١١٧.
(٣) السابق ١/ ١٢٠.
(٤) السابق ١/ ٧٩.

«والسُمْعة: ما سَمَّعتَ به من طعام على خِتانٍ وغيره من الأشياء كلها، تقول: فعل ذاك رياء وسُمْعة أي كي يُرى ذلك ويُسْمَع»[1].

وعندما تحدث الأزهري في التهذيب عن استعمال كلمة «فَرّ» أي فارّ وهارب قال: «قال الفراء: فرّ فلان يفِرُّ فِرارًا إذا هرب، وأفررته أَفِرُّه إفرارًا إذا عَمِلتُ ما يَفِرُّ منه، ورجل فَرُور وفَرُورة وفَرَّار غير كَرَّار، وفي حديث سراقة بن مالك حين نظر إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإلى أبي بكر مهاجرَين إلى المدينة فمرا به، فقال: هذا فَرُّ قريش، ألا أردُّ على قريش فَرَّها؟ قال: أبو عبيد: قوله: فَرُّ قريش، يريد الفارِّين من قريش، يقال منه رجل فَرّ، ورجلان فَرّ، ورجال فَرّ لا يثنى، ولا يجمع، قال أبو ذؤيب:

«فرمى لينفذ فَرَّها فهوى له سهمٌ فأنفذ طُرَّتيه المَنْزَعُ»

إن تبيين وجه استعمال الكلمة على حال واحدة مع المفرد، والمثنى، والجمع، قد أحوج إلى استحضار نص؛ لأن ذلك لا يمكن إلا به.

وعند الكلام عن كلمة كافَّة فعل الأزهري مثل هذا فقال: وقال في قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾[2] كافة منصوب على الحال، وهو مصدر على فاعلة كالعافية والعاقبة، وهو في موضع قاتلوا المشركين محيطين بهم، ولا يجوز أن يثنى ولا يجمع، لا يقال كافَّات ولا كافِّين، كما أنك إذا قلت قاتلهم عامة لم تثنِّ ولم تجمع»[3].

وإذا كان هذا المنهج هو المنهج الذي يتطلبه العمل اللغوي أصالة فإن من الأدلة عليه وعلى عظم الافتقار والاحتياج إليه، أن يضطر اللغوي للعودة إليه بعد أن رسم أن منهجه يكون بترك النصوص والاستشهاد. يقول الفيروز آبادي:

(١) العين، سمع ١/ ٣٤٩.
(٢) التوبة، الآية: ٣٦.
(٣) تهذيب اللغة كفف ٩/ ٣٣٠.

«وألفت هذا الكتاب محذوف الشواهد مطروح الزوائد»[1]، وعندما استعرض وجه استعمال كثير من الألفاظ في القاموس رجع يستصحب المسموع عن العرب، ففي «قط» قال:

«وإذا كان اسمَ فعلٍ بمعنى يكفي، فتزاد نون الوقاية، ويقال: قَطْني.. ومنهم من يقول: قَطْ عبدَ الله درهم، فينصبون بها، وقد تدخل النون فيها وينصب بها، فنقول: قَطْنَ عبدَ الله درهم.. وإذا أردتَ بقَطْ الزمان فمرتفع أبدًا غير منون: ما رأيت مثله قَطُّ، فإن قلَّلت بقَطْ فاجزمها: ما عندك إلا هذا قَطْ، فإن لقيته ألف وصل كسرت: ما علمت إلا هذا قَطِ اليوم، وما فعلت هذا قَطْ ولا قَطُّ، أو يقال: قَطّ يا هذا.. وتختص بالنفي ماضيًا، وتقول العامة: لا أفعله قط، وفي مواضع من البخاري جاء بعد المثبت منها في الكسوف: «أطولُ صلاةٍ صليتُها قَطّ»، وفي سنن أبي داود: «توضأ ثلاثًا قَطّ»[2].

ومن ينظر إلى ألفاظ مثل «حَرِيّ» و «قَمِن» و «بَرَاء» في القاموس وغيره سيدرك أن شرحها وتبيين وجه استعمالها وطريقة العرب فيها لن تتضح إلا بالنص، وهذا من الأمور المعهودة والواجبة في العمل اللغوي؛ لأن الحديث عن الدلالة والنظام بالوصف دون حضور نص قد لا يصلح في تحديد الدلالة، ولا يفلح في تحديد وجه الاستعمال، وهذا الأمر قد أشار إليه القدماء والمحدثون عندما تحدثوا عن دور السياق في حمل الدلالة وتوضيحها.

يقول أبو موسى الأصفهاني متحدثًا عن كلمة «مأبور» الواردة في الحديث والتي قيل إن صوابها «مأثور»: وكنت إذا عرضت مثل هذا على أستاذي الإمام أبي القاسم إسماعيل بن محمد الحافظ -رحمه الله- قال: اجمع طرقه، أخذ هذا عن يحيى بن معين، وقال أبو نصر السِّجزي: من أراد معرفة الحديث فليجمع الأبواب والتراجم»[3].

(١) القاموس المحيط، المقدمة ١/ ٢٧.
(٢) القاموس المحيط، قطط، ولم أجده في البخاري، ولكنه في مرقاة المصابيح ٧/ ٢٩٣٨.
(٣) المجموع المغيث ١/ ١٣.

ويقول فندريس: «الذي يُعيِّن قيمة الكلمة في كل الحالات.. إنما هو السياق إذ إن الكلمة توجد في كل مرة تستعمل فيها في جَوّ يحدد معناها تحديدًا مؤقتًا، والسياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة، بالرغم من المعاني المتنوعة التي في وسعها أن تدلَّ عليها، والسياق هو الذي يخلِّص الكلمة من الدلالات الماضية التي تدعها الذاكرة تتراكم عليها، وهو الذي يخلق لها قيمة حضورية»[1].

إن من الكلمات كلمات عامة لا يمكن أن تحدد لها معنى أصلاً دون سياق، وهذه الكلمات التي تشترك فيها دلالات غير متناهية هي أولى بالتسييق مما يشترك فيه دلالات متناهية، وإن كان كلٌ مما تعددت دلالته يحوج إلى نص وسياق، إن فعل الأمر «قُل بِهْ» له دلالات مفتوحة لا يمكن حصرها، ففي اللسان يقول ابن منظور:

«قال ابن الأثير: العرب تجعل القول عبارة عن جميع الأفعال، وتطلقه على غير الكلام واللسان، فتقول قال بيده، أي أخذ، وقال برجله أي مشى... وقال بالماء على يده أي قَلَب، وقال بثوبه أي رفعه»[2].

إن عدم حضور السياق والنصوص يجعل سرد الدلالات يشكل سببًا مملاًّ، ويستحضر غموضًا لا وضوحًا، ومن يتأمل عبارة مثل عبارة الفيروزآباي حين قال: «الوَضَح محركة بياض الصُّبح، والقَمَر، والبَرَص، والغُرَّة، والتحجيل في القوائم، وماء لبني كِلاب، والشَّيب والدِّرهم الصحيح، ومَحَجَّة الطريق واللَّبن وحَلْي من الفِضَّة، والخَلْخال وصِغار الكَلأ». هكذا وردت الدلالات في القاموس بشكل متكاثف يستعصي معها استقرارها في الذهن وسهولة تناولها، ولو استعرضنا هذه المعاني في معجم آخر يستحضر النصوص كالتهذيب، أو النهاية لوجدنا الفرق واضحًا في تقرير المعاني وفي عرضها وفي وضوحها.

(١) اللغة، ص ٢٣١.

(٢) لسان العرب، قول.

إن التعدد الدلالي للألفاظ يستوجب حضور النصوص معينًا على توضيح الدلالة، بل قد يكون حضور النص هو الكافي في توضيح الدلالة، ولذا فإن بعض الكلمات عند تحديد دلالاتها المعجمية لم تستوجب من اللغوي ما يزيد على إيراد الجملة، أو النص الذي تستعمل فيه، فالأزهري -رحمه الله- حين استعرض كلمة «هيلل» قال: هيلل الرجل: إذا قال لا إله إلا الله»[1]، وكذا فعل الجوهري في الصحاح، والقاموس المحيط، وفي شرح كلمة «يُبظِّره» قال الفيروزآباي: «وهو يُمِصُّه ويبظّره، أي قال له: امصص بِبَظْر فلانة»[2].

ويقول: «وحمَّره تحميرًا: قال له: يا حمار»[3].

وإذا كان النص هو صورة اللغة المسموعة والحية فإن اللغويين قد استحضروه عند اختلافهم في التوجيه وتحديد الدلالة وعدوه معيار الصواب ومصداق الاستعمال، وهذا منهج صحيح فليست اللغة تصورًا عقليًّا منطقيًّا لكنها مع المُسْتَعْمَل، والمُسْتَعْمَل هو مدار الفصاحة والمستهدف بالتقعيد، ولذا فإن ابن جني حين تحدث عن موقف اللغويين من تقسيم المسموع جعل المستعمل هو مدار الاتباع، فإن اطرد قيس عليه، وإن لم يطرد أخذ به في نفسه[4] فقط ولم يقس عليه، ولأجل هذا أُحضرت النصوص في الأعمال اللغوية كمعيار ودليل عند الاختلاف في الأحكام، فلقد ذكر الجوهري «فدحه الدين أثقله، ثم قال: ولم يسمع أفدحه الدين ممن يوثق بعربيته»[5].

وفي المحكم «خِمْلة الرجل: بطانته، يقال: هو خَبيث الخِملة، ولم يسمع: حَسَن الخِمْلة»[6]، وفي كلمة الإِدْلاج والإِدِّلاج حين تباينت فيها الآراء بين من جعلهما واحدًا

(١) التهذيب، هلل ٥/ ٢٤٢.
(٢) القاموس، بظر.
(٣) السابق، حمر.
(٤) انظر: الخصائص ١/ ٩٨.
(٥) الصحاح، فدح.
(٦) المحكم، لخم ٥/ ٢١٤.

ومن فرق بينهما، قال الزَّبيدي -رحمه الله- محققًا في المسألة بعد إيراد بيت الأعشى وبيت زهير: «قال ابن درستويه: احتج بها أئمة اللغة على اختصاص الإدِّلاج بمسير آخر الليل. فبين الإدْلاج والإدِّلاج العموم والخصوص من وجه، يشتركان في مطلق سير الليل، وينفرد الإدلاج المخفَّف بالسير في أوله، وينفرد الإدِّلاج المشَّدد بالسَّير في آخره، وعند بعضهم أن الإدْلاج المخفف أعمّ من المشدد، فمعنى المخفَّف عندهم: سير الليل كلِّه، ومعنى المشدَّد: السير في آخره، وعليه فبينهما العموم المطلق، إذ كل إِدْلاج بالتخفيف اِدِّلاج بالتشديد، ولا عكس، وعلى هذا اقتصر الزُّبيدي في مختصر العين، والقاضي عِياض في المشارق وغيرهما، والمصنف ذهب إلى ما جرى عليه ثعلب..

ثم أورد كلامًا لابن درستويه يرد به هذا المذهب فيقول: وهذا كله فاسد.. ومما يوضِّح فساد تأويلهم أن العرب تسمِّي القنفذ مُدْلِجًا؛ لأنه يَدْرُج بالليل ويتردد فيه، لا لأنه لا يَدْرُج إلا في أوَّل الليل أو في وسطه أو في آخره، أو في كلِّه، ولكنه يظهر بالليل في كل أوقاته.. قلت وأنشدوا لعلي رضي الله عنه:

اصبرْ على السَّير والإدلاج في السَّحرِ

وفي الرَّواح على الحاجات والبُكَرِ

فجعل الإدْلاج في السحر»[1].

إن استصحاب النصوص في العمل المعجمي له أثره الإيجابي في قارئ المعجم والمطلع عليه، وأعتقد أن معجماً ينقلك من المادة إلى اشتقاقاتها وتفريعاتها دون نص مدعاة لثقل المادة اللغوية وتكاثفها تكاثفًا يضفي عليها غموضًا، ويستدعي استثقالًا عند عرض المادة اللغوية، ولو استعرضنا مادتين في معجمين أحدهما يورد النصوص والأمثلة من كلام العرب والآخر يتخفَّف بحذف النصوص لأدركنا أن مهمة النص لا يقف أثرها الإيجابي عند ضبط النظام اللغوي وخدمته توثيقًا وتفسيرًا، بل يتعدى ذلك إلى مردود إيجابي في قارئ المعجم والمطلع عليه

(١) تاج العروس، دلج.

والباحث فيه، ولو استعرضنا مادة بين تهذيب اللغة، والقاموس المحيط لأدركنا هذا بأدنى مقارنة، فمادة «وقع» في التهذيب:

«وقع: تقول العرب وقع ربيعٌ بالأرض يَقَع وقوعًا لأول مطر يَقَع في الخريف، ويقال: سمعت وَقْع المطر، وهو شِدَّة ضَرْبه إذا وَبَل، ويقال: سمعت لحوافر الدواب وَقْعًا ووُقُوعًا، ووقع القول والحكم إذا وجب، قال الله عز وجل: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ﴾[1]، معناه: لما أصابهم ونزل بهم، ويقال للإبل إذا بركت والدواب إذا ربضت: قد وقعت ووقَّعت، وطائر واقع إذا كان على شجر أو مَوْكِن، وقال الأخطل:

«كأنما كانوا غرابًا واقعًا فطار لما أبصر الصَّواقعا»[2]

وهذه المادة في القاموس المحيط:

«وقع يقع بفتحهما، وقوعًا: سقط، ووقع القول عليهم وجب، ووقع الحق ثبت، ووقعت الإبل: بركت، ووقعت الدواب: ربضت، ووقع ربيع بالأرض: حصل ولا يقال سقط، ووقع الطير: إذا كانت على شجر أو أرض فهن وقوع ووُقَّع»[3].

إن الاختصار عند الفيروزآباي لم يكن بحذف النصوص التي توافرت في التهذيب تمامًا، لكنه تخفف منها. ولو قال: وقع يقع بفتحهما وقوعًا: «سقط، وجب، ثبت، بركت، ربضت» لكنا أمام تعمية تامة، لا يمكن قبولها، قد يكون مسألة محببة لدى تناول نص المعجم عند المتخصصين من الباحثين الذين استسهلوا قراءته وتعودوا على التعامل مع المادة اللغوية معروضة بهذا الشكل، لكنه لن يكون كذلك عند المطلع الذي يريد أن يتعرف الأساليب ويستقرئ الدلالة من خلال النصوص، ويتعامل مع المعجم بصفته مادة قرائية يستفيد منها علمًا وثقافة، ويتعرف من خلالها على سياقات استعمال الألفاظ وكيفية استعمالها.

(١) النمل، الآية: ٨٢.
(٢) تهذيب اللغة، وقع ٣/ ٢٣.
(٣) القاموس المحيط، وقع.

المبحث الخامس

الآثار السلبية لتوظيف النصوص في المعجم

سبق أن أشرت إلى أن النص ليس بصورة بارزة محسوسة للنظام اللغوي فحسب، بل هو صورة أيضًا لحال المتكلم والسامع، ويوجد فيه من الملامح أحيانًا كثير مما لا يمثل النظام اللغوي، بل يمثل تصرُّف الفَرْد باللغة ألفاظًا وبنيةً، فينصرف منشئ النص باللغة عن المألوف العرفي إلى الاستعمال الأسلوبي مستعينًا بالقرائن والسياق، واللغوي الذي يستحضر النصوص في المعجم إن لم يكن عنده منهج صارم في التعامل مع النصوص فسيختلط عليه ما هو معجمي بما هو خارج عن دائرة المعجم واهتماماته.

إن مهمة اللغوي تختلف عن مهمة شارح النصوص ومفسرها، والمعجم العربي قد استعان بالمدونات المؤلفة في تفسير النصوص وشرحها، ومن هنا ظهرت آثار سلبية كثيرة لتوظيف النصوص وأحسب ذلك يعود إلى:

١- أن نشأة المعجم العربي ظهرت في إطار التفسير وشرح الغريب، ومهمة هؤلاء تختلف عن مهمة اللغوي.

٢- أن المنهج اللغوي عند المعجميين وإن لم يغب لكن التسمح قد اكتنف من عالجوا المادة فيه، فقبلوا بعض الاستطرادات التي قد تفيد وإن أخلَّت بالمنهج وخرجت عن المألوف في الصنعة.

٣- أن طبيعة استحضار النصوص وتبيين وجه الاستشهاد بها قد تستدعي ظهور ما ليس من العمل المعجمي.

إن هذه الأمور الثلاثة لا بد أن نستشعرها لكي نضع ما نرى أنه مما يمكن استغناء اللغوي عنه في إطار التقدير الصحيح الذي ربما لا يصل إلى درجة تخطئة أولئك الأعلام الذين بذلوا مهجهم في خدمة العربية، ومما أرى أنه من الآثار السلبية لتوظيف النصوص في المعجم:

١- إيراد المعنى العام:

يظهر مصطلح «المعنى» في المعجمات العربية بصحبة النصوص التي أوردها المعجميون، وحينًا يسمى «وجه الحديث» أو «تأويل الآية» أو « المراد» وهذا المعنى كما يقول د.عبدالفتاح البركاوي:

«هو ذلك المعنى الذي يستفاد من النص أو المقال مضافًا إليه مراعاة الظرف الذي قيل فيه، أي إنه يستفاد من جملة العناصر اللغوية بما تدل عليه من معان وظيفية عديدة»[(١)].

إن هذا المعنى الذي يتجاوز الدلالات الوظيفية العرفية هو حصيلة النص والمستفاد منه، وقد يكون حصيلة دلالة عقلية منشؤها التضمن والالتزام مما لا علاقة للغوي به. وقد ظهر هذا في المعجم العربي تبعًا لإيراد النصوص، فاللغوي يذكر مشتقات المادة ثم يستجلب النص مستعينًا به، ثم يتوجه لخدمة هذه الأداة التي استعان بها، فيورد من الكلام والدلالات مالا تعلق له بتلك الاشتقاقات، وأعتقد أن هذا أمر زائد وخارج عن إطار المعجم ويزيد بعده كلما ارتبط بعلوم أخرى كالفقه أو الكلام في العقائد، وإيراد المعنى للنص قد يكون في الشعر أو القرآن الكريم أو الحديث الشريف أو الأمثال، وقد ظهر هذا الأمر قليلاً عند الخليل -رحمه الله- في العين، فقد تحدث عن «الدارة» ثم قال:

تـرى الإوزِّيـن في أكْنـاف دَارتهـا

فـوضَى وبـين يديهـا الحَـبُّ منثـورُ

ومعنى البيت أنه رأى حَصَّادًا ألقى سنبله بين يدي تلك الإوز فقلعت حبًّا من سنابله فأكلت الحبَّ وافتحصت التبن»[(٢)].

(١) الغرابة في الحديث النبوي، ص ٨٦.
(٢) العين ٨/ ٥٧.

وهـذا النـص ممـا أضافـه محقـق الكتـاب عـلى العـين مـن التهذيـب، وهـو عـلى كل حـال قليـل في العـين والجمهـرة، ولكنـه يتسـع اتسـاعًا ملحوظًـا في كتـاب تهذيـب اللغـة؛ لأن منهـج المعالجـة قـد تغـير فاختلـط عنـده عمـل المفـسر بعمـل اللغـوي يقول:

«وكتابي هذا، وإن لم يكن جامعًا لمعاني التنـزيل وألفاظ السنن كلها فإنه يحوز جملًا من فوائدها ونكتًا من غريبها ومعانيها، غير خارج فيها عن مذهب المفسرين والأئمة المأمونين من أهل العلم وأعلام اللغويين المعروفين بالمعرفة الثاقبة والدين والاستقامة»[1].

وطبيعـة الكتـب التـي اسـتقى منهـا مادتـه تـدل عـلى هـذا، وقـد اتسـعت عنـده دائـرة إيـراد المعنـى العـام للشـعر والقـرآن الكريـم والحديـث الشريـف توسـعًا يلفـت نظـر مـن يسـتعرض مـادة التهذيـب أو يقرؤهـا. وربـما يكـون ولوعـه بهـذا أنـه وضـع كتابـه لدفـع التفسـير المـزال عـن جهتـه، ولـذا فقـد قـال:

«وكان مـن النصيحـة التـي التزمتهـا توخيًا للمثوبة مـن الله عليهـا أن أنضح عن لغة العـرب ولسـانها العـربي الـذي نزل بـه الكتـاب وجاءت بـه السـنن والآثـار، وأن أهذبها بجهـدي غايـة التهذيـب، وأدل عـلى التصحيـف الواقـع في كتـب المتحاذقـين والمُعْور من التفسـير المُـزال عـن وجهه لئـلا يغترَّ بـه من يجهلـه، ولا يعتمَّـده من لا يعرفـه»[2].

لكـن المسـألة لا تقـف عنـد حـد القـرآن الكريـم أو الحديـث الشريـف والأثـر، بـل تتجاوزهمـا بكثـرة إلى الشـعر:

ففي مادة «حقق» يقول:

«والمُحْتَقّ من الطَّعْن: النافِذ إلى الجَوْف، ومنه قول أبي كبير الهذلي:

فمضـتْ وقـد شرح الأسـنَّة نَحْوها

مـن بـين مُحْتـقٍ بهـا ومُـشَرِّمِ

(١) تهذيب اللغة ١/ ٥.

(٢) المرجع السابق ١/ ٧.

أراد: من بين طعن نافذ في جَوْفها وآخر قد شَرَّم جلدها ولم ينفذ إلى الجوف، وقال الله عز وجل: ﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا﴾[1]، معناه: فإذا اطَّلع على أنهما استوجبا إثماً أي جناية باليمين الكاذبة التي أقدما عليها، فآخران يقومان مقامهما من ورثة المتوفى «من الذين استحقا عليهم» أي مُلك عليهم حقٌ من حقوقهم بتلك اليمين الكاذبة، وقد قيل معنى عليهم: منهم.. قلت: ويقال: بَعِير حِقّ بين الحَقِّ بغير هاء، قال ذو الرمة:

أفانَين مكتوبٍ لها دون حِقِّها
إذا حَمْلها راش الحِجاجين بالثُّكْلِ

.. ومعنى البيت:

أنه كتب لهذه النجائب إسقاطُ أولادها قبل إِنْي نِتاجها، وذلك أنها رُكِبت في سفر أتعبها فيه شِدَّة السَّير حتى أَجْهضت أولادها».

إن ما ورد في هذه المادة من تعقُّب للنصوص بتوضيح المعنى العام كافٍ في الدلالة على منهج الأزهري -رحمه الله- في التهذيب، وإذا كان إيراد المعنى العام قد يكون معينًا على فهم دلالات الألفاظ المفردة وموضحًا له فإن الأزهري قد يتجاوز هذا إلى البحث في المعنى اللازم مما يجعل طلب المعاذير له أمرًا صعبًا فقد فسر كلمة «المُحِجّ». وقال هي الأمة التي قد ظهر حملها قبل أن تُسْبى، ثم قال بعد إيراد الحديث:

«ووجه الحديث أن يكون الحمل قد ظهر بها قبل أن تسبى فيقول: إن جاءت بولد وقد وطئها بعد ظهور الحمل لم يَحِلّ له أن يجعله مملوكًا؛ لأنه لا يدري لعل الذي ظهر لم يكن حملاً، إنما حدث الحمل من وَطْئه»[2].

إن هذا الأمر الذي قد استفاض عند الأزهري قد تراجع عند من جاؤوا بعده من أصحاب المعجمات مثل الجوهري، وابن فارس، وابن عبَّاد، والقالي،

(١) المائدة، الآية: ١٠٧.
(٢) تهذيب اللغة ٣/ ٢٥٢.

وابن سيدة وهو إن كان موجودًا، لكنه لا يبلغ حدًّا من التوسع كبيرًا كما هو عند الأزهري في التهذيب، وعند ابن منظور في اللسان الذي بلغ الأمر عنده مبلغًا لا يشارك فيه؛ وذلك بسبب أمور:

١- أنه اعتمد تهذيب اللغة وهو مكثر من إيراد المعنى العام ضمن مصادره.

٢- أنه اعتمد النهاية وهو شارح غريب، وشارح الغريب متأثر بوجه الغرابة التي قد تتعلق بالمعنى العام للحديث.

٣- أنه اعتمد كتاب ابن بري «الحواشي» كتاب الاستدراك، وموضوع الاستدراك عام قد يتوجه إلى الصيغة أو النحو أو الدلالة أو الرواية والمعنى العام للمروي.

وعدم التفريق بين محتوى هذه الكتب واعتماد كل ما فيها خطأ منهجي استتبع إيراد المعنى العام للنصوص، فالمعنى العام في اللسان قد يكون موجودًا من أثر النص، وقد يكون سببه هذا الخطأ المنهجي.

٢- المعاني المجازية:

إن الوحدات الكلامية التي توجه المعنى وتحيله إلى ما ليس له كثيرة، منها ما هو منطوق وفي داخل النظام، ومنها ما هو خارج النظام وخارج المنطوق من دلالات الحال والسياق والموقف، ولذا فمن الصعوبة ربط الدلالة بالكلمة المفردة فقط، ولكن عمل الدلالي يختلف عن عمل المعجمي، يقول أحد الباحثين:

«إنه ليس من السَّهل أن نذهب إلى أن الكلمة باستطاعتها أن تكون كوحدة للتحليل الدلالي، حتى وإن استعملها الدلاليون والمعجميون بسهولة، فإن الوصول إلى بحث ملائم للدلالة يقتضي عددًا من الاختيارات فيما يخص الصعوبات التي أثيرت»[(١)].

(١) علم الدلالة، كلود جرمان، ص ٢٩.

إن عمل الدلالي أوسع من عمل المعجمي، فالدلالي يتعامل مع النصوص، والمعجمي يتعامل مع الألفاظ، ولكن إيراد النصوص في المعجم قد يستدعي اختلاط المنهجين واضطراب عمل المعجمي.

لقد تعرض البحث إلى الدلالة العرفية ووضح أنها في صُلب عمل المعجمي سابقًا، وأن المجاز الذي هو نتاج تَصَرُّف الأفراد في ألفاظ المعجم باستغلال القرائن هو عمل فردي، والمراد بالمجاز هنا هو المجاز الذي لا تزال القرينة فيه هي الموجه الدلالي، يقول د.إبراهيم أنيس:

«وهناك نوع آخر من المجاز يتميز بالطَّرافة، ويُصادف من جمهور الناس الإعجاب، ويُنظر إليه على أنه نوع من الابتكار والاختراع، وذلك هو ما تتفتق عنه قرائح الأدباء والشعراء والصفوة من أصحاب البلاغة واللسن»[1].

وعلى هذا فالمجاز عمل الفرد وليس عمل الجماعة، ولذلك قال ابن الأثير:

«إن المرجع في هذا وما يَجري مجراه إلى أصل اللغة التي هي وضع الأسماء على المسمَّيات، ولم يوجد فيها أن الوَجْه المليح يسمى شَمْسًا، ولا أن الرجل الجَواد يسمى بَحْرا، وإنما أهل الخَطَابة والشِّعر توسعوا في الأساليب المعنوية فنقلوا الحقيقة إلى المجاز»[2].

إن هذا النقل والتصرف الفردي هو خارج مهمة المعجمي يقول د.تمام حسان:

«يدور المعجم حول الكلمة إيضاحًا وشرحًا ليجلوا منها ما نسميه المعنى المعجمي، وهذا المعنى قاصر في حقيقته عن المعنى الاجتماعي»[3]. وعلى هذا فعندنا دائرتان للعمل الدلالي: هي دائرة الدلالة العرفية للألفاظ، ودائرة الدلالة المحيطة بكل ما يتعلق بالنص من أحداث، والمعجمي يتوقف عند حدود الدائرة

(١) دلالة الألفاظ، ص ١٣١.
(٢) المثل السائر ١/ ٨٧.
(٣) مناهج البحث في اللغة، ص ٢٢٤.

الأولى، ولكن ظهور الدلالة المجازية في المعجم العربي كان في الغالب باستدعاء سَلْبي من النَّص الذي أورده اللغوي شاهدًا، ثم مضى يتكلم عما فيه من دلالات متعددة غير مفرِّق بين ما هو من عمله وما هو من خارج عمله، والمعاني المجازية أحد أسباب الغرابة، بل إن عبد القاهر الجرجاني -رحمه الله- قد أعاد أغلب الغريب في القرآن الكريم والحديث الشريف إلى الاستعمال المجازي، يقول:

«وتأملْ ما جمعه العلماء في غريب القرآن فترى الغريب منه إلا في القليل إنما كان غريبًا من أجل استعارة هي فيه»[1].

إن حضور المجاز في أسباب الغرابة واشتغال اللغويين بتبيين الدلالة المجازية وتوضيحها في كتب غريب القرآن والحديث هو الذي سبَّب هذا الأثر عند أصحاب المعجمات، إن عمل صاحب الغريب مختلف عن صاحب المعجم، فكشف وجوه الغرابة هي شأن صاحب الغريب، لكن صاحب المعجم مطلوب منه الوقوف عند المتعارف عليه كما أشار ابن الأثير في المثل السائر في النص السابق، لكن أصحاب المعجمات لأجل صدورهم عن كتب التفسير والغريب قد أوردوا النصوص، ومضوا يشتغلون بما فيها من دلالات مجازية، يقول الأزهري في مادة ثفر: «يقال لحياء السِّباع كلها الثَّفْر بسكون الفاء، قال ومنه قول الأخطل:

جزى الله فيها الأَعْورين ملامةً

وفَرْوَة ثَفْر الثَّورة المُتَضَاجِمِ

قال: «إنما هو شيء استعاره فأدخله في غير موضعه كقولهم: مَشافر الحَبشَ، وإنما المشافر للإبل»[2].

(١) دلائل الاعجاز، ص ٣٣٠.

(٢) تهذيب اللغة ١٥/ ٥٧.

وفي مادة «عسل» قال ابن دريد:

«وفي الحديث عن النبي -صلى الله عليه وسلم- حتى تذوق عُسيلتها وتذوق عُسيلتك»، كناية عن النكاح»[1].

وفي تهذيب اللغة: «لا تستضيؤوا بنار المشركين، النار ها هنا: الرأي، أي لا تشاوروهم»[2].

وفي مادة «كهف» قال:

«الكهف كالمغارة في الجبل إلا أنه واسع، فإذا صَغُر فهو غار، والجميع كهوف، ويقال: فلان كهف لأهل الرِّيب: إذا كانوا يلوذون به، ويكون وزرًا لهم يلجؤون إليه إذا رُوِّعوا»[3].

وفي اللسان والتاج: «بكى حتى خَضَب دمعُه الحَصَى»، قال ابن ألأثير: أي بَلَّها من طريق الاستعارة، قال: والأشبه أن يكون أراد المبالغة في البكاء حتى احمر دمعه فخضب الحصى»[4].

وفي مادة وشح في تاج العروس: «ومن المجاز: توشَّح الجبل سلكه، وتوشَّح المرأة: جامعها، ومنه حديث عائشة -رضي الله عنها- كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يَتَوَشَّحني» أي يتغَشَّاني، ويقال يعانقني ويُقَبِّلني، وفي حديث آخر «لا عدمت رجلًا وَشَّحك هذا الوشاح» أي ضربك هذه الضَّربة في موضع الوشاح»[5].

إن هذه المعاني معان مجازية لولا وجود النصوص لما وجدت، ولذا فإنها في المعجمات التي استغنت عن النصوص لم تظهر كما في القاموس المحيط، فلم تظهر فيه الكهف: الملاذ والمأوى. يتوشحني: يتغشاني، يُقَبِّلني. خضب: بلَّ.

(١) الجمهرة، عسل ٢/ ٨٤٢.
(٢) تهذيب اللغة، نور ١٥/ ١٦٨.
(٣) السابق، كهف ٦/ ٢٠.
(٤) اللسان والتاج، خضب.
(٥) السابق، وشح.

لكـن بعـض المعاني المجازية ظهـرت مع حذف النصوص في القاموس وفي اللسـان- ففيـه: «ويقـال: بالفَـرَس وَضَـح إذا كانت به شِـيَة، وقـد يكنى به عـن الـبَرَص، ومنه قيل لجذيمـة الأبـرش: الوَضَّـاح وفي الحديث: جاءه رجـل بكَفِّه وَضَـح «أي بَرَص»[1].

وقـد ظهـرت كلمـة الوَضَـح بمعنى البَرَص مـع تصريح ابـن منظور، ومَـنْ قبله أنها كنايـة، يقول الفيروزآبـاي: «الوَضَح محركة: بيـاض الصُّبح والقَمَـر والبَرَص»[2].

وفي «دحب» يقول ابن منظور:

«دحب الرجل: دَفَعه، وبات يَدْحَب المرأة ويَدْحَمها في الجماع: كناية عن النكاح»[3].

أورده الفيروزآبـاي عارضًـا الكلمـة في هيئـة دلالـة عرفيـة لا مجـال للمجـاز والكنايـة فيهـا فقـال: دَحَبـه كمنعـه: دَفَعـه ودَحَـب جاريتـه: جامعهـا»[4]، فآثـار المصـادر اللغويـة التـي تسـتصحب النـص يبقـى منـه شيء عنـد اللغويـين الذيـن مـن منهجهـم حـذف النصـوص.

٣- قبول الاحتمال:

السـياق في الغالـب في اللغـات كفيـل بتحديـد دلالـة محـددة للألفـاظ والنصوص، وهـذا الأمـر مجمـع عليـه بـين اللغويـين، يقـول فندريس:

«السـياق هـو الـذي يفـرض قيمـة واحـدة بعينهـا عـلى الكلمـة بالرغـم مـن المعـاني المتنوعـة التـي في وسـعها أن تـدلَّ عليهـا، والسـياق أيضًـا هـو الـذي يخلِّـص الكلمـة مـن الـدلالات الماضيـة التـي تدعهـا الذاكـرة تتراكـم عليهـا، وهـو الـذي يَخْلُـق لهـا قيمـةً حُضُوريـة»[5].

(١) اللسان، وضح.
(٢) القاموس المحيط، الوضح.
(٣) اللسان، دحب.
(٤) القاموس المحيط، دحب.
(٥) اللغة، ص ٢٣١.

ويقول د. صبحي الصالح: «ويَظَلّ السياق هو الذي يُعَيِّن الغَرَض من اللفظ، ويُشْعر بنوع العلاقة فيه سلبيةً كانت أم إيجابية، فالاشتراك بالتضاد كالاشتراك في التناظر لا يخفى مقصد المتكلم منه إذا وعى السامع نظم الجملة وأسلوب تركيب الكلام»[1].

هذا الكلام صحيح مقبول على الأغلب، ولكن نصوص اللغة إذا ارتقت قد يأتي فيها ما يحتمل دلالتين ولا يكون في السياق ما يقوى أحد المعنيين على الآخر، وقد وردت كلمة «القرء» في القرآن الكريم لمعنيين متضادين فحملت على هذا وعلى ذاك[2]، وليس في سياق الآية ما يرد أحد الاحتمالين، وفي حديث أبي بكر رضي الله عنه: «لا تقتلوا عسيفًا ولا أسيفًا»، وقد حملت على الشيخ الفاني، وقيل: العَبْد، وقيل الأَسِير[3]، ولم يكن من السياق أمام من فَسَّرها ما يجعلها لا تقبل هذا الاحتمال.

إن قبول الألفاظ لاحتمال عدة معان مع ورودها في نصوص قد ظهر كثيرًا في المعجم العربي وذلك بسبب الظِّلال التي تتيحها النصوص ومقاماتها وسياقاتها، فقد وردت في العين كلمة «الخَوْلَع» في شعر جرير فقال الخليل: «والخَوْلَع فَزَع يبقى في الفؤاد حتى يكاد يعتري صاحبه الوَسْواس منه، وقيل: الضَّعف والفَزَع، قال جرير:

«لا يَعْصِبَنَّك أن ترى لُجاشعٍ
جَلَد الرِّجال وفي الفؤاد الخَوْلَعُ»[4]

وقد ظهر هذا في التهذيب وفي اللسان، ولكن الكلمة لما ظهرت في القاموس المحيط قال: «والفَزَع يعتري الفؤاد كأنه مَسٌّ»[5].

(١) دراسات في فقه اللغة، ص ٣١٢.
(٢) انظر: الناسخ والمنسوخ لابن النحاس فله فيها كلام مفيد، ص ٢١١.
(٣) انظر: النهاية، عسف.
(٤) العين، خلع ١/ ١١٩.
(٥) القاموس، خلع.

لقد أظهرها المنهج الذي سار عليه صاحب القاموس غير متعددة الدلالة بخلاف ما كانت عليه الكلمة عند سابقيه، فهل يعود هذا لتحرِّيه وتساهل من قبله؟ احتمال، وقد يكون العكس؟ وفي مقلوب المادة ذاتها وردت في العين كلمة «الخيلع» فقال:

«الخيلع: وهو من الثياب غير مَنْصُوح الفرجين تلبسه العَرُوس، وجمعه خياعل قال:

السالك الثَّغرة اليَقْظان كالئُها
مَشْي الهلوك عليها الخَيْعل الفُضُلُ

وقيل الخَيْعل: قَميصٌ لا كُمَّين له»(١).

وعند إيراد الفيروزآباي قال: «الخَيْلع كصَيْقل: القَميص بلا كُم»(٢).

وقد وردت كلمة «العَديدة» وجمعها عدائد» فقال الأزهري: «العَديدَة: الحِصَّة، والعدائد: الحِصَص في قول لبيد:

تطيرُ عدائدُ الأَشْراك شَفْعًا
وَوَتْرًا والزَّعَامة للغُلام»

قال شمر: «وقيل العَدَائد الذين يُعادُّ بعضهم بعضًا في الميراث»(٣).

وعند ظهور الكلمة في القاموس قال: «والعَديدة: الحِصَّة»(٤).

وقد وردت في الحديث: «فجعل المشركين يؤبِّسون به العباس»، قال ابن منظور: أي يُعَيّرونه، وقيل يُرَغِّمونه، وقيل يُغَضِّبونه»(٥).

(١) العين، خعل.
(٢) القاموس، خلع.
(٣) تهذيب اللغة، عدد.
(٤) القاموس، عدد.
(٥) اللسان، أبس.

فلما ورد في القاموس قال: «ويَأْبِسه به: ذلَّه وقَهرَه»، وقد وردت في النهاية في غريب الحديث: كلمة «الإثلب» وعرض معانيها فقال:

في الحديث: «الولد للفراش وللعاهر الأثلب بكسر الهمزة واللام وفتحها والفتح أكثر: الحَجَر، وقيل: هو كناية عن الخَيْبة، وقيل: الأثْلب: دِقاق الحِجارة، وقيل التُّراب، وهذا يوضح أن معناه الخَيْبة إذ ليس كل زانٍ يُرجم»، ولما وردت الكلمة في القاموس قال: «التراب والحجارة»[1]، فصار المعنى المرجوح هو الثابت للكلمة، وإذا كانت النصوص استدعت تلك المعاني وأوردوها بدون ترجيح، فإننا لا نعدم الترجيح أحيانًا كما ورد في هذا النص عند ابن الأثير، أما حذف كلمة قيل وإظهار المعنى المحتمَل الوقوع في مظهر المنفرد باللفظة فليس من آثار النص، بل هو من آثار الاختصار وهذا باب آخر له ظهوره عند الفيروزآبادي.

٤- التكرار:

استدعى إيراد النصوص في المعجم العربي تكرارًا غير مقبول في المادة المعجمية، فالنص إذا ورد ربما يستدعي عند إيراده شرح بعض ألفاظه في غير موادِّها المعجمية، فيتكلم المعجمي عنها في غير موضعها من المعجم، ثم يُعيدها في مادتها أو لا يوردها أصلًا في المكان الذي حَقُّها أن ترد فيه، وأمثلة هذا ليست بالقليلة، والوقوع تحت الرغبة في إظهار المعنى العام للنص في تصوري هو سبب كبير لهذا الأمر.

فقد وردت كلمة «ثِنْي دُهْمان» في مادة وضح، يقول ابن منظور:

«والعرب تُسَمِّي النهار: الوَضَّاح، والليل: الدُّهمان، وبَكْر وَضَّاح: صلاة الغَدَاة، وثِنْي دُهْمان: العِشَاء الآخرة، قال الراجز:

لو قِسْتَ ما بين مُنَاخي سَبَّاح

لِثْني دُهْمان وبَكْر وَضَّاح»[2].

(١) القاموس، ثلب.

(٢) اللسان، وضح.

ولم ترد كلمة بَكْر وَضَّاح وثنْي دُهْمان في مادتهما.

وكلمة «القُوِيقية» وردت في اللسان مرتين، فقال: البُؤْبؤُ: بُؤْبُؤ العين.. قال:

قد فاقت البُؤْبؤ البُؤَيبية والجِلْد منها غِرقئ القُوَيقية

الغِرْقئ: قِشْر البَيْضة، والقُويقية: كناية عن البَيْضة»[1].

ثم يورد هذا الكلام في مادة «قوق»، فيقول: وقول الشاعر: والجِلْد منها غرقئ القويقية، «القُويقية: كناية عن البَيْضة».

وفي تهذيب اللغة في مادة قطع، قال: وقال جل وعز: فليمدد بسبب السماء ثم ليقطع[2]، أجمع المفسرون على أن تأويل قوله «ثم ليقطع» ثم ليختنق، وهو محتاج إلى شرح يزيد بيانه، والمعنى -والله أعلم- من كان يظن من الكفار أن الله لا ينصر محمدًا حتى يظهره على الملل كلها فليمت غيظًا، وهو تفسير «فلْيَمْدُد بِسَبَبَ إلى السماء، والسَّبَبَ: الحَبْل يشدُّه المختنق إلى سقف بيته، وسماء كل شيء: سقفه....إلخ»[3].

إن هذ الألفاظ التي شرحها هنا: سَبَب، سَماء ليس هذا بموضع لها، والشرح سيتكرر في مادة سبب»[4].

وفي مادة «عرض» يقول الأزهري: «وقال الليث: عَرَض فلان من سلعته، إذا عارض بها: أعطى واحدة، وأخذ أخرى، وأنشد قول الراجز:

هل لك والعَارض منك عَائضُ

في مائه يُسْئِر منها القَابضُ

(١) اللسان، بأبأ.
(٢) الحج، الآية: ١٥.
(٣) تهذيب اللغة ١/ ١٢٩.
(٤) السابق ١٢/ ٢٢٠.

قلت: وهذا الرجز لأبي محمد الفَقْعسي يخاطب امرأة خطبها إلى نفسها ورغَّبها في أن تنكحه بمائة من الإبل يجعلها لها مهرًا.. والمعنى هل لكِ في مئة من الإبل يُسْئر منها قابضها الذي يسوقها لكثرتها، ثم قال: العَارض منك عَائض أي المُعْطَى بدل بُضْعك عُرَضًا عائض، أي آخذ عِوَضًا يكون كِفاءً لما عَرَض، ثم كرر هذا الكلام في مادة «عوض» في إيراد سلبي مُضر بالعمل المعجمي لا مفيد.

إن الاستشهاد بالنص في عدة مواضع قد استدعى من الأزهري إعادة الشرح خدمة للقارئ، ولكن هذا التكرار لا يقبل في الصنعة المعجمية، وأحد أركان المعجم هو إيراد الألفاظ مرتبة مشروحة بحسب موادها، لا بحسب النصوص الواردة فيها تلك الكلمة، ففي المعجم تورد النصوص حسب ترتيب الألفاظ لا العكس، ومخالفة هذا إخلال باشتراطات الصنعة المعجمية.

٥- إيراد الأعلام:

إن أسماء الأعلام للقبائل والأفراد والمواضع وغيرها مما جعله بعض الباحثين من خارج دائرة الصنعة المعجمية، وربطوا إيراد أسماء الأعلام بالمادة الموسوعية، يقول د. حسين نصار متحدثًا عن عيوب المعاجم العربية:

أما من أطالوا فحشوا كتبهم بالأعلام العربية والأعجمية وأسماء الأماكن... والرأي عندي أن تبتر جميع هذه الفنون من المعاجم ولا يبقى منها إلا الألقاب التي لها دلالات خاصة.. وأما غيرها فلا يدخل في المعجم اللغوي، وإنما كل منها له معجمه الخاص. فالأعلام لمعاجم الرجال والأماكن لمعاجم البلدان[1]، وإيراد الأعلام في المعجم لا يمكن أن يشتمله حكم واحد رفضا أو قبولا، بل إن الصنعة المعجمية وما يستتبع خدمة ركنيها أساسيها: جمع الألفاظ- وتفسيرها دلاليا قد يتطلب إيراد الأعلام أحيانًا. يقول د. أحمد مختار عمر: «لا يكاد يخلو معجم قديم أو حديث عربي أو غير عربي من بعض المعلومات الموسوعية التي تتحدث عن الأشياء، لا عن الألفاظ،

(١) المعجم العربي، ص ٦٠٣.

وتعطي معلومات عن العالم الخارجي كالمعلومات عن بعض الأعلام سواء أكانت أشخاصا أم أماكن؟.. ولا يعد هذا النوع من المعلومات حشوًا أو تزايدًا، ولكن على العكس من ذلك، فكثيرًا ما يكون من الضروري إثارة معلومات عن العالم الخارجي من أجل توضيح المعلومة اللغوية»[1].

واضح إذن أن المسألة نسبية بحسب الحاجة والاضطرار، وليس البحث في علاقة الأعلام بالمادة المعجمية، ولكني أتصور أن إيراد الأعلام قد يكون وثيق الصلة بالمادة المعجمية أحيانًا، كأن ينفرد العلم بمادة لغوية أو يكون في ضبطه واشتقاقه إشكال. وهذه الأمور أحد مهمات المعاجم، فالمعجم لابد أن يوضح الاشتقاق الغامض، وأن يضبط العلم المختلف أو المشتبه في ضبطه وهذه أحد أسس الصنعة المعجمية التي قد تستدعي ذلك الإيراد، أما أن يتجاوز الأمر هذه الأمور ويكون استدعاء الأعلام بسبب تفسير نص ورد ضمنه العلم فهذا هو الشيء الاستطرادي الذي يعد أمره في نظري سلبيًّا، وقد ظهر هذا في المعجم العربي؛ فعند إيراد النصوص فإنها قد تشتمل على ذكر علم فيمضي المعجمي معرفًا بذلك العلم في غير مادته المعجمية، لقد أورد الأزهري مادة «خطأ» وذكر بيتًا يستشهد به على ورود أخطأ وخَطِئ فقال:

وقال امرؤ القيس:

يا لَهْفَ هندٍ إذ خَطِئْن كاهلا

القاتلين الملك الحُلاحِلا

أراد أَخْطأن كاهلا- وهم حي من بني أسد»[2].

إن التعريف الذي ورد بهذا الحي ليس مما له تعلق بالمادة المستهدفة، ولكنه ورد في النص المستشهد به فمضى يعرف بمن ذكروا في الشاهد.

(١) صناعة المعجم، ص ١٦٠.

(٢) تهذيب اللغة، خطأ ٧/ ٢٠٧.

وفي مادة «تقن» تحدث عن الإتقان، وعن «ابن تقن» ثم قال: «ومنه يقال: أتقن فلان أمره إذا أحكمه، أنشد شمر لسليمان بن ربيعة بن ربان بن عامر بن ثعلبة بن السِّيد:

أهلكن طَسْمًا وبَعْدهم
غُذَيَّ بَهْم وذا جدون
وأهل جاشٍ ومَأربٍ
وحيَّ لقمانَ والتُّقونَ

التُّقون من بني تِقْن بن عاد، منهم عمرو بن تِقْن، وكعب بن تقن، وبه ضرب المثل»[1].

وأورد ابن دريد في مادة «مرد» بيت شعر عند حديثه عن المرداء فقال:

والمرداء: الرملة التي لا تنبت شيئًا.

قال الراجز: هلا سألتم يوم مرداء هَجَر

محمدًا عنا وعنكُمْ وعُمَرْ

يعني محمد بن عمير بن عطارد بن حاجب التميمي، وعمر بن عبيد الله ابن معمر كان رئيس الجيش الذي بعثه عبد الملك إلى ابن فديك ونجدة بن عامر باليمامة والبحرين»[2]، إن الكلام هنا عن مادة «مرد» والمستهدف كلمة «المرداء»، وعندما ورد النص مضى يعرف بالأعلام الواردة في النص، وإخال هذا استطرادًا لا تتقبله اشتراطات المعجم وأسس صناعته.

إن إيراد الأعلام في المعجم قد تكون له أسبابه وذلك حين ترتبط بمواد لإيضاح ارتباطها بها اشتقاقًا أو تحولًا دلاليًّا، لكن مثل هذا لا يمكن إلا أن يكون استدعاء استطراديًّا، ولذلك وقع في غير مادته خدمة للنص الوارد وليس المادة المستهدفة.

(١) السابق، تقن ٩/ ٦٦.
(٢) جمهرة اللغة، درم ٢/ ٦٣٩.

الخاتمة

في ختام هذا البحث الذي استهدفت فيه النظر في إيراد النصوص في المعجم وتوظيفها وسبر بعض آثاره الإيجابية والسلبية، أحمد الله سبحانه وتعالى، وأسجل النتائج الآتية:

١- للنصوص وظائف عند الدارسين كثيرة، لكن اللغوي في المعجم يقصدها مستعينًا بها على استظهار النظام، والاستثبات من القضايا والدلالات عندما يمثل النص العرف، وليس عندما يمثل الأسلوب والفرد.

٢- للمعجم وظائف محددة واشتراطات مقَنَنَة تفرض على المعجمي ألا يتجاوزها عند استحضار النصوص وإيرادها.

٣- وضع كثير من الباحثين المحدثين نص أبي نصر الفارابي في غير موضعه عندما تحدث عمن قصر السماع عليه، وحملوه على منع الاستشهاد مطلقًا بلغة من ذكرهم، ونص الفارابي إنما هو توضيح لحال تلك القبائل وشأنها في الفصاحة قبل القرن الثاني وبعده.

٤- لم يقف اللغويون من لغة الحديث الموقف السلبي الذي نجده عند النحويين.

٥- انقسام المعجمات بحسب علاقتها بالنصوص إلى قسمين: قسم استهدف خدمة النص ثم اللغة؛ وقسم استهدف اللغة واستغل النص.

٦- لإيراد النصوص في المعجمات آثار إيجابية كثيرة منها الاستثبات من القضايا، وتوثيق الظواهر، واستظهار الدلالة، والتعرف على وجوه الاستعمال، وتحديد المصاحبات، وتخفيف كثافة المادة، وتتابع المشتقات.

٧- لإيراد النصوص في المعجمات آثار سلبية منها شرح المعنى العام ووجه النص، والوقوع في التكرار والاستطراد، والتعرض للمجاز، وقبول الاحتمال بفعل ظلال النصوص، وإيراد الأعلام التي يستدعي ذكرها حضورها في النص وتشكيلها جزءًا منه.

المصادر المراجع

- **الإحكام في أصول الأحكام للآمدي**، تحقيق عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- **الاحتجاج بالشعر في اللغة**، د. محمد حسن جبل، دار الفكر العربي، القاهرة.
- **أصول الشاشي**، نظام الدين الشاشي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- **أصول علم العربية في المدينة**، عبدالرازق الصاعدي - مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - السنة ٢٨، العدد ١٠٥-١٠٦، ١٤١٧-١٤١٨هـ.
- **أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة**، د. نايف خرما، سلسلة عالم المعرفة، ط٢، الكويت، ١٩٧٨م.
- **تاج العروس**، للزبيدي، دار الهداية.
- **تهذيب اللغة**، للأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث، بيروت، ٢٠٠١م.
- **جمهرة اللغة**، لابن دريد، تحقيق: رمزي بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.
- **حاشية السجاعي على القطر**، للسجاعي، مطبعة دار الكتب العلمية.
- **الخصائص**، لابن جني، الهيئة المصرية العامة، ط٤.
- **دراسات في فقه اللغة**، د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط١، ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م.
- **دراسات لغوية في أمهات كتب اللغة**، إبراهيم محمد أبو سكين، المكتبة الشاملة.
- **دراسة في علم المعاجم**، د. حازم علي كمال الدين، مكتبة الآداب، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- **دستور العلماء**، عبد النبي فكري، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

- **دلالة الألفاظ**، د. إبراهيم أنيس، ط٦، دار المعاني، مصر، ١٩٨٦م.
- **دلائل الإعجاز**، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق ياسين الأيوبي، ط١، المكتبة العصرية.
- **ديوان الأدب**، للفارابي، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب، القاهرة.
- **الراموز على الصحاح- دراسة معجمية**، د. محمد الرديني، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م، مطبعة الأمانة، مصر.
- **الزاهر في معاني كلمات الناس**، لابن الأنباري، تحقيق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- **سؤالات نافع بن الأزرق إلى عبدالله بن عباس**، جمع: د. إبراهيم السامرائي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٨م.
- **السنن الكبرى للبيهقي**. تحقق محمد عطا. ط ٣ دار الكتب العلمية.
- **شرح كفاية المتحفظ**، للفاسي، تحقيق د. علي البواب، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، دار العلوم، الرياض.
- **الشواهد اللغوية**، د. يحيى جبر، مجلة الأبحاث للنجاح، المجلد ٢، ص٢٥٦.
- **الصحاح**، للجوهري، تحقيق: عبدالغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- **صحيح مسلم**، مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمود فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **صناعة المعجم الحديث**، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط٢، ٢٠٠٩م، القاهرة.
- **علم الدلالة**، كلود جرمان، ترجمة نور الهدى لوشن، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٧م.

- **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، د. محمود السعران، دار النهضة بيروت.
- **العين**، للخليل بن أحمد، تحقيق: د. مهدي المخزومي وزميله، دار ومكتبة الهلال، القاهرة.
- **الغرابة في الحديث النبوي عند أبي عبيد**، د. عبدالفتاح البركاوي، ط١، مطبعة حسان، مصر، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- **فقه اللغة وخصائص العربية**، د. إميل يعقوب، ط٢، دار العلم للملايين، ١٩٨٦م.
- **القاموس المحيط**، للفيروزآباي، ط٨، مؤسسة الرسالة، لبنان، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- **قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية**، د. إميل يعقوب، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٧م.
- **كتاب الحروف**، لأبي نصر الفارابي، تحقيق: د. محسن مهدي، دار المشرق، بيروت.
- **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، التهانوي، ط١، ١٩٩٦م، مكتبة لبنان، بيروت.
- **كلام العرب**، د. حسن ظاظا، دار النهضة العربية، ١٩٧٦م.
- **لسان العرب**، لابن منظور، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.
- **اللغة العربية معناها ومبناها**، د. تمام حسان، عالم الكتب، ط٥، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- **اللغة**، فندريس، تعريب: عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص، نشر مكتبة الأنجلو المصرية.
- **المثل السائر لابن الأثير**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

- **مجمل اللغة**، أحمد بن فارس، تحقيق زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- **المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده**، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- **مدخل إلى علم الدلالة**، فرانك بالمر، ترجمة د. خالد محمود جمعه، ط١، مكتبة العروبة، الكويت، ١٩٩٧م.
- **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث**، د. رمضان عبدالتواب، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٧هـ/ ١٩٧٧م.
- **مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه**، د. محمد الأخضر الصبيحي، الدار العربية للعلوم، منشورات الاختلاف.
- **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح - الملا علي القادي**، ط ١ - دار الفكر - بيروت.
- **مرويات نحاة الكوفة إلى نهاية القرن الثالث**، د. إبراهيم المطرودي، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م.
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي**، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميله، ط٣، مكتبة دار التراث، القاهرة.
- **مسند الإمام أحمد** - تحقيق شعيب الأرنؤوط - مؤسسة الرسالة ط ١.
- **المعايير الدلالية عند اللغويين**، د. سعود آل حسين، بحث منشور في مجلة الدراسات اللغوية.
- **المعجم العربي نشأته وتطوره**، د. حسين نصار، ط٤، مكتبة مصر، ١٩٨٨م.
- **المعجم الكبير**، للطبراني، ط٢، مكتبة ابن تيمية، القاهرة
- **المفردات في غريب القرآن**، للأصفهاني، تحقيق: صفوان الداودي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٢٢هـ.

- **مقاييس اللغة**، لأحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- **من تاريخ النحو العربي**، سعيد الأفغاني، مكتبة الفلاح.
- **مناهج البحث في اللغة**، د. تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- **الناسخ والمنسوخ**، لابن النحاس، تحقيق: د. محمد عبدالسلام، ط١، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٤٠٨هـ.
- **نحو النص**، د. أحمد عفيفي، مكتبة الزهراء، القاهرة، ٢٠٠١م.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لابن الأثير، تحقيق: د. محمود الطناحي- طاهر الزاوي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.